وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Bac
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية بين التوظيف و التعطيل

(حرب غـزة و أوكـرانيا نموذجا)

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة : العلوم السياسية **التخصص :** تعاون دولي

من اعداد الطالبة : بريكسي نادية **تحت اشراف :** أستاذ مجاهد حمزة

أعضاء لجنة المناقشة :

- أستاذ عباسي عبد القادر رئيسا
- أستاذ مجاهد حمزة مشرفا
- استاذ عبو عز الدين مناقشا

السنة الدراسية: 2024-2025

نوقشت يوم : 30 جوان 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: بن بايكي نادية الصفة: طالبة سنة ثانية ماستر

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 403419046 والصادرة بتاريخ: 26/10/2022

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية بين
التوظيف والتعطيل (حرب غزة وأوكرانيا نموذجا)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 15/07/2025

إمضاء:

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
عين بنيان العون البلدي المفوض
إمضاء: كحول وهيبة

مصادقة على التوقيع اللصيق
للسيد: بن بايكي نادية
رقم البطاقة 403419046
المؤرخة في 26.10.2022
من طرف: مرز عين بنيان
في: 15 جويلية 2025

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

اهداء و شکر

إهداء

أحمد الله عز وجل على منّه وعونه لإتمام هذا البحث.

الى من حلت بركة وجوههم في حياتي واستمريت في التقدم لأجلهم واناضل لنجاحهم وأتاك على عكاز النخر والقوة والاعتزاز بصبرهم وأخلاقهم ورفقتهم أصدقاء لي ورفقاء الدرب،

زين الدين الشجاع الصبور

سارة الضحوكة المرحة الذكية،

دنيا الودودة الحنونة المجتهدة مشجعتي على العلم والمثابرة بوركتي

امير عبد السلام نبض قلبي وسر وجودي في الحياة

الى زوجي الكريم والحبيب – سندي في الحياة ورفيق دربي وفخر وجودي علمني التفوق والصبر والجهاد ومجابهة الصعاب أطال الله في عمره

الى مؤسسة الجيش الوطني السريرة الثورة التحريرية بيتي الدافئ الذي علمني الانضباط والقوة والاستقامة، حب الوطن والاعتزاز بالانتماء والثبات على الحق والأرض ومبادئ الكبرياء

الى ثلة الاساتذة الاخفاء والأجلاء فخر التخصص ، مهندسو العلم والتجليل والاستقراء والانضباط والتفوق ، بوركتم بالثبات والتقدم والاستمرارية

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة بخطوة، إلى من أرتاح كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي، نبع الحنان، أمي العزيزة، جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين.

إلى من غرسوا في داخلي حب العائلة وقيمة الترابط، إلى من كانت لهم أيادٍ بيضاء في مسيرتي، جزاكم الله خير الجزاء.

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين الأعزاء الذين أعانونا و شجعونا على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح ، و إكمال الدراسة و البحث ؛

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ المشرف التي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علينا ، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن ؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل ؛ كما نتوجه بخالص شكرنا و تقديرنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

المقدمة

المقدمة :

تواجه العلاقات الدولية في العصر الحديث تحديات معقدة تتجاوز البعد السياسي والاقتصادي لتلامس أبعادا أكثر عمقا تتعلق بالقيم والمبادئ الإنسانية التي تشكل جوهر التفاعل بين الدول والمجتمعات وفي ظل عالم يتسم بتسارع الأحداث وتشابك المصالح وتداخل النزاعات، أصبحت القضايا الإنسانية حاضرة بقوة في الخطابات الرسمية والنقاشات الأكاديمية والقرارات الأممية.

غير أن هذا الحضور لا يعني بالضرورة أن البعد الإنساني أصبح عنصرا ثابتا وموجها للسياسات الدولية، بل كثيرا ما يتم استغلاله وتوظيفه لتحقيق أهداف استراتيجية لا تمت بصلة إلى القيم الإنسانية المعلنة فالازدواجية في التعاطي مع الأزمات الإنسانية، والانحياز في المواقف الدولية، يكشفان عن خلل عميق في بنية النظام العالمي وفي صدقية الفاعلين الدوليين.

لقد برزت هذه المفارقات بشكل واضح في السنوات الأخيرة من خلال تباين ردود الفعل الدولية إزاء الأزمات المتلاحقة في مناطق متعددة من العالم، وهو ما أثار تساؤلات حول مدى التزام المجتمع الدولي بمبادئ العدالة والإنصاف والإنسانية وتعد الحروب والصراعات المسلحة من أكثر السياقات التي يظهر فيها هذا التناقض، حيث تصبح المعاناة الإنسانية رهينة لمصالح الدول الكبرى وتحالفاتها.

في هذا الإطار، تأتي الحرب في أوكرانيا والحرب في غزة كنموذجين صارخين لهذا التفاوت في التعامل مع المآسي الإنسانية ففي حين حظيت الأزمة الأوكرانية بتعاطف واسع وتضامن دولي غير مسبوق، واجهت الأزمة في غزة تجاهلا واسعا من قبل القوى الكبرى، بل وأحيانا تبريرا للانتهاكات والجرائم ضد المدنيين وهذا التناقض يدفعنا إلى إعادة النظر في كيفية فهم وتطبيق البعد الإنساني في العلاقات الدولية، ويدعو إلى مساءلة المعايير التي يتم اعتمادها لتحديد طبيعة وحجم الاستجابة الدولية للأزمات.

مدخل الى الدراسة

إشكالية البحث

العلاقات الدولية هي مجال يتداخل فيه البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث تتشابك المصالح القومية مع القيم الإنسانية وهذه العلاقات لا تقتصر فقط على التعاون بين الدول، بل تشمل أيضا الصراعات التي قد تنشأ نتيجة للتنافس على الموارد أو القوى ويمثل البعد الإنساني في العلاقات الدولية محورا حساسا يمكن أن يعزز التعاون أو يؤدي إلى تصعيد الأزمات ويمثل هذا البعد رغبة الدول والمجتمعات في تحقيق رفاه الإنسان، لكن في كثير من الأحيان تتأثر هذه العلاقات بتوظيف هذا البعد في سياقات سياسية، مما قد يؤدي إلى تعطيله أو استغلاله لتحقيق أهداف خاصة.

على الرغم من أن الدول تسعى عادة لتحقيق مصالحها الخاصة في الساحة الدولية، إلا أن القيم الإنسانية لا تزال تلعب دورا مهما في تحديد السياسات الدولية وفي هذا السياق، يمكن رؤية التوظيف أو التعطيل لهذه القيم من خلال مجموعة من الأمثلة التي تلقي الضوء على كيفية تأثير الأزمات السياسية والصراعات المسلحة على الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية وأزمة حرب غزة والصراع في أوكرانيا هما مثالان واضحان على كيفية توظيف هذه الأبعاد الإنسانية في الأجندات السياسية، وفي الوقت نفسه، على كيفية تعطيل هذه القيم تحت ضغط المصالح السياسية.

حرب غزة هي واحدة من الأزمات المستمرة التي عكست إلى حد كبير الصراع بين الأمن الإقليمي والمصالح الإنسانية و الأبعاد الإنسانية في هذه الحرب قد تكون تم تفعيلها

من خلال العديد من المنظمات الإنسانية والدول التي تدعي دعم حقوق الإنسان ولكن في الوقت ذاته، كان هذا التوظيف في بعض الأحيان مجرد أداة سياسية لإظهار قوة أو دعم طرف ضد آخر، دون تحقيق تقدم حقيقي نحو إنهاء المعاناة الإنسانية ومن جهة أخرى، يتعامل المجتمع الدولي مع أزمة غزة من خلال فترات من الصمت أو التواطؤ، ما يجعل الأبعاد الإنسانية تصبح أداة سياسية تستغل أحيانًا لتعزيز أهداف ومصالح محددة.

أما الحرب في أوكرانيا فهي مثال آخر على التفاعل بين الأبعاد الإنسانية والسياسات الدولية منذ بداية النزاع في عام 2014 ثم تصاعده في 2022، لم تقتصر ردود الفعل الدولية على الإجراءات العسكرية فقط، بل شملت أيضا تصاعد دعوات إلى حماية المدنيين وضمان حقوق الإنسان ومع ذلك، أظهر هذا الصراع أيضا أن البعد الإنساني يمكن أن يتعرض للتعطيل عندما تتداخل المصالح الجيوسياسية مع جهود تقديم المساعدة فقد أصبح الصراع في أوكرانيا ساحة لاختبار القيم الإنسانية، حيث يتعرض المدنيون لانتهاكات واسعة، فيما تتفاوت ردود الفعل الدولية بين التنديد بالأعمال العدوانية ومواقف سياسية متباينة.

عند تحليل الصراعين، يتبين أن الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية لا تزال موضوعا معقدا، حيث تتداخل المحاولات لتوظيف هذه القيم مع ما يمكن أن يعتبر تعطيلا متعمدا لها والدول قد تتبنى حقوق الإنسان كأداة لتحقيق أهداف سياسية معينة، بينما في نفس الوقت قد يتم تجاهل هذه الحقوق عند التعامل مع الدول الحليفة أو الشركاء الاستراتيجيين وفي حالة حرب غزة، كانت هناك استجابة دولية متباينة تتراوح بين دعم حقوق

المدنيين في مواجهة العنف، إلى تبرير الأعمال العسكرية على أساس الأمن القومي وفي أوكرانيا، رغم الدعم الدولي للشعب الأوكراني ولا تزال هناك أسئلة حول كيفية تحقيق العدالة الإنسانية في مواجهة التصعيد المستمر.

توظيف البعد الإنساني في العلاقات الدولية قد يعكس قيمًا إنسانية نبيلة، ولكن هذه القيم غالبًا ما تصطدم بالحسابات السياسية المعقدة، وتساهم الدول الكبرى في تشكيل هذا الواقع من خلال مواقفها التي قد تكون مدفوعة بمصالح إستراتيجية أو اقتصادية أكثر من كونها نابعة من الرغبة في تحسين الوضع الإنساني ولذلك من المهم أن نأخذ في الحسبان أن البعد الإنساني قد يصبح رهينة للصراع السياسي، وأن هناك حاجة ملحة لتطبيق آليات دولية تضمن أن تكون القيم الإنسانية في صميم العلاقات الدولية بدلا من أن تكون مجرد أداة للمناورة السياسية.

التساؤل العام للدراسة:

إلى أي مدى يتم توظيف الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية لتحقيق المصالح السياسية؟

التساؤلات الفرعية:

1. كيف يتم استخدام الأبعاد الإنسانية كأداة سياسية في العلاقات الدولية أثناء الأزمات والصراعات؟

2. ما هي العوامل التي تؤدي إلى تعطيل القيم الإنسانية في النزاعات الدولية، وما تأثير ذلك على الأطراف المتضررة؟

3. كيف يختلف التعامل الدولي مع الأبعاد الإنسانية بين الصراعين في غزة وأوكرانيا، وما دلالات هذا التباين على مستقبل العلاقات الدولية؟

فرضيات البحث:

تعد الأبعاد الإنسانية من أهم العوامل التي يمكن استغلالها في العلاقات الدولية، حيث يتم توظيفها لتعزيز المصالح السياسية والإستراتيجية للدول الكبرى ومع ذلك، قد يتم تعطيل هذه الأبعاد بسبب اعتبارات سياسية أو مصالح اقتصادية وأمنية.

الفرضية العامة:

- يتم توظيف الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية لتحقيق مكاسب سياسية، ولكنها تعطل في حالات معينة عندما تتعارض مع المصالح الإستراتيجية للدول الفاعلة.

الفرضيات الفرعية:

1. تستخدم القوى الدولية الأبعاد الإنسانية كأداة ضغط سياسي لتبرير التدخلات أو فرض العقوبات أثناء الأزمات والصراعات.

2. تؤدي الاعتبارات السياسية والمصالح الاقتصادية إلى تعطيل الأبعاد الإنسانية، مما يفاقم معاناة الشعوب المتضررة من النزاعات.

3. التباين في التعامل مع الأبعاد الإنسانية بين الصراعين في غزة وأوكرانيا يعكس ازدواجية المعايير في العلاقات الدولية، مما يؤثر على مصداقية النظام الدولي.

مبررات اختيار الموضوع:

يأتي اختيار هذا الموضوع نظرا لأهميته في تحليل كيفية توظيف الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية، وتأثير ذلك على إدارة النزاعات.

مبررات ذاتية:

1. الاهتمام الشخصي بتحليل تأثير السياسة على القضايا الإنسانية.
2. الرغبة في فهم آليات توظيف الأبعاد الإنسانية في النزاعات الدولية.
3. تقديم دراسة مقارنة بين حالتين بارزتين في العلاقات الدولية.
4. السعي لتقديم رؤية نقدية حول دور المجتمع الدولي في الأزمات الإنسانية.

مبررات موضوعية:

1. الأهمية المتزايدة للبعد الإنساني في العلاقات الدولية.
2. التأثير المباشر للصراعات على الاستقرار الإقليمي والدولي.
3. التباين الواضح في تعامل المجتمع الدولي مع الأزمات الإنسانية.
4. الحاجة إلى دراسات تحليلية تبرز دور المصالح السياسية في تعطيل القيم الإنسانية.
5. تزايد التغطية الإعلامية والتوظيف السياسي للقضايا الإنسانية في النزاعات الدولية.

صعوبات الدراسة:

تتعدد الصعوبات التي تواجه هذه الدراسة، نظرًا لحساسية الموضوع وقلة المصادر الموضوعية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بتحليل الأبعاد الإنسانية في سياق النزاعات الدولية.

- قلة المراجع العلمية المتخصصة حول التوظيف السياسي للأبعاد الإنسانية.
- صعوبة الوصول إلى بيانات دقيقة وموثوقة حول التدخلات الدولية.
- التباين الكبير في وجهات النظر والتحليلات السياسية حول النزاعات.
- الحساسية السياسية المرتبطة بدراسة النزاعات القائمة.

هيكل الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية بين التوظيف والتعطيل حرب غزة وأوكرانيا نموذجا من خلال جانبين رئيسيين الجانب النظري والجانب التطبيقي، يركز الجانب النظري على تحليل الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية من خلال استعراض المفاهيم الأساسية الفرق بين البعد الإنساني والمصالح السياسية ودور القانون الدولي الإنساني بالإضافة إلى محددات توظيف وتعطيل الأبعاد الإنسانية وأسباب الازدواجية في تطبيقها.

أما الجانب التطبيقي فيتناول دراسة حالتي حرب غزة وأوكرانيا من خلال تحليل الأوضاع الإنسانية التوظيف السياسي للقضايا الإنسانية وأوجه التعطيل التي تؤثر على تقديم

المساعدات وحماية المدنيين ،كما يتم عقد مقارنة بين الحالتين لتوضيح التباين في الاستجابة الدولية وازدواجية المعايير في التعامل مع الأزمات الإنسانية تنتهي الدراسة بخاتمة تلخص أبرز النتائج والتوصيات المتعلقة بمستقبل العلاقات الدولية في ظل تسييس القضايا الإنسانية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تحليل كيفية توظيف الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية، وتأثير ازدواجية المعايير على مستقبل النزاعات والسياسات الدولية.

1. تسليط الضوء على كيفية استخدام الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية.
2. تحليل العوامل التي تؤدي إلى تعطيل المبادئ الإنسانية أثناء النزاعات.
3. تقديم دراسة مقارنة بين تعاطي المجتمع الدولي مع الأزمتين في غزة وأوكرانيا.
4. كشف ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الإنسانية.
5. إبراز تأثير المصالح السياسية على القرارات الإنسانية.
6. المساهمة في تطوير رؤى نقدية حول دور المنظمات الدولية في النزاعات.
7. تعزيز فهم تأثير الأزمات الإنسانية على توازن القوى في النظام الدولي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية من خلال استكشاف كيفية توظيفها لتحقيق المصالح السياسية، وأسباب تعطيلها في بعض النزاعات.

كما تسعى إلى تقديم دراسة مقارنة بين الصراعين في غزة وأوكرانيا، بهدف الكشف عن مدى التباين في التعامل الدولي مع الأزمات الإنسانية بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى إبراز العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر على الاستجابات الدولية للأوضاع الإنسانية، مع تسليط الضوء على تداعيات ازدواجية المعايير على مستقبل النظام الدولي.

نموذج الدراسة

يعتمد نموذج الدراسة على التحليل المقارن بين حالتي حرب غزة وحرب أوكرانيا لفهم كيفية توظيف وتعطيل الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية يتم ذلك من خلال منهجية متعددة تشمل المنهج الوصفي لتحليل المفاهيم والمحددات النظرية والمنهج التحليلي لدراسة تأثير البعد الإنساني على مواقف الدول والمنظمات الدولية ، إضافة إلى المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين الاستجابتين الدوليتين تجاه الأزمتين.

كما تعتمد الدراسة على تحليل الخطابات الرسمية والتقارير الدولية والتغطية الإعلامية بهدف تقديم رؤية متكاملة حول تأثير المصالح السياسية في تفعيل أو تعطيل الأبعاد الإنسانية خلال النزاعات المسلحة.

الشكل رقم (01) يوضح نموذج الدراسة

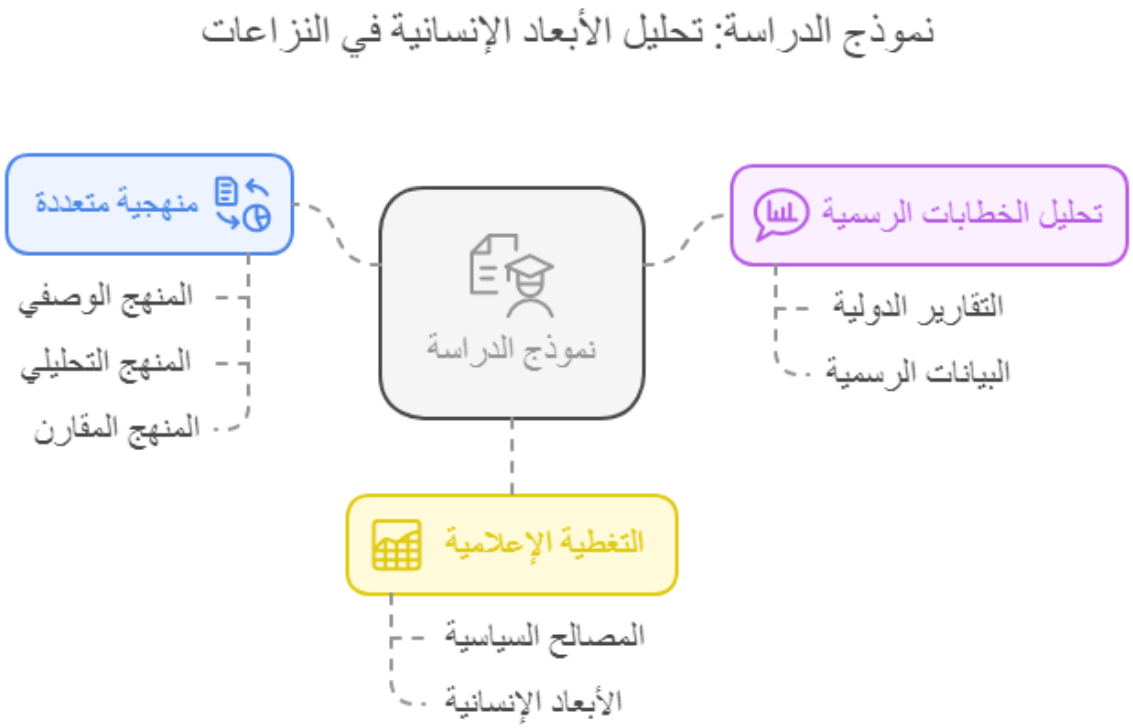

المصدر : من إعداد الطالبة

المفاهيم الإجرائية

تتطلب هذه الدراسة تحديد بعض المفاهيم الأساسية لضمان الدقة والوضوح في تحليل موضوع الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية بين التوظيف والتعطيل يتم تعريف كل مفهوم من الناحية اللغوية والاصطلاحية والإجرائية وفقا لسياق الدراسة بما يسهم في تحديد أطره وحدوده بدقة علمية تساعد في الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية.

البعد الإنساني:

لغة: يقصد به ما يتعلق بالإنسان من قيم ومبادئ وحقوق تضمن كرامته وحياته واحتياجاته الأساسية.

اصطلاحا: يشير إلى مجموعة القيم والمبادئ التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وصون كرامته خاصة في أوقات النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية ويشمل ذلك القوانين والمعاهدات الدولية التي تفرض التزامات على الدول لضمان تقديم المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين.

إجرائيا: يقصد به في هذه الدراسة كيفية توظيف البعد الإنساني كأداة للتأثير في العلاقات الدولية سواء من خلال استغلال المعاناة الإنسانية لتحقيق مكاسب سياسية أو من خلال تعطيل وصول المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة وفقا للمصالح الإستراتيجية للدول الكبرى.

التوظيف السياسي للأبعاد الإنسانية:

لغة: التوظيف يعني الاستخدام أو الاستغلال لتحقيق هدف معين والسياسي يشير إلى ما يتعلق بإدارة شؤون الدول والعلاقات بينها.

اصطلاحا: يقصد به استخدام القضايا الإنسانية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية مثل ممارسة الضغوط على الحكومات استغلال المساعدات الإنسانية لكسب نفوذ أو تبرير التدخلات العسكرية ويشمل أيضا توظيف الخطاب الإنساني في وسائل الإعلام لخدمة أجندات سياسية محددة.

إجرائيا: تدرس هذه الدراسة كيفية استغلال الأزمات الإنسانية في كل من غزة وأوكرانيا لخدمة المصالح السياسية للدول الكبرى من خلال ازدواجية المعايير في تقديم المساعدات

وفرض العقوبات السياسية والاقتصادية والتدخلات العسكرية تحت غطاء حماية حقوق الإنسان.

التعطيل الإنساني:

لغة: التعطيل يعني المنع أو الإيقاف والإنساني يشير إلى ما يتعلق بحقوق الإنسان وحمايته في الظروف المختلفة.

اصطلاحا: يشير إلى العرقلة المتعمدة لتطبيق القوانين والمعايير الإنسانية في النزاعات المسلحة إما عن طريق منع وصول المساعدات الإنسانية أو من خلال تقييد عمل المنظمات الدولية وهو ما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في مناطق النزاع.

إجرائيا: في هذه الدراسة يقصد به الممارسات التي تعيق تقديم المساعدات الإنسانية في غزة وأوكرانيا مثل فرض الحصار أو تسييس القوانين الدولية أو تجاهل الانتهاكات الإنسانية وذلك وفقا للمصالح السياسية والعسكرية للدول المتدخلة في النزاع.

العلاقات الدولية:

لغة: العلاقات تعني الروابط والصلات بين الأفراد أو الجماعات أو الدول والدولية تعني ما يتعلق بالدول وتعاملاتها مع بعضها البعض.

اصطلاحا: تعبر عن التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول والمنظمات الدولية سواء من خلال التعاون أو الصراع لتحقيق المصالح الوطنية وتشمل العلاقات الدولية مختلف الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها.

إجرائيا: في هذه الدراسة تتم دراسة العلاقات الدولية من زاوية توظيف الأبعاد الإنسانية لتحقيق المصالح السياسية حيث يتم تحليل كيفية استخدام الدول الكبرى للأزمات الإنسانية في غزة وأوكرانيا كوسيلة لتحقيق نفوذ سياسي أو فرض أجندات معينة بما يعكس ازدواجية المعايير في التعامل مع الأزمات الدولية.

خلاصة الفصل

بناءا على ما تطرقنا إليه في هذا الفصل سوف نقوم بمعالجة هذه الدراسة من خلال الجانب النظري و الجانب التطبيقي وهذا يرجع إلى الإجابة على الإشكالية العامة للدراسة و كذلك الإشكاليات الجزئية التي شهدت من خلال هذا الفصل و محاولة التأكد من صحة فرضيات الدراسة .

الجانـــــــــــــــــــب النـــــــظـــــــــــــــــــري

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي والنظري للأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية

تمهيد

العلاقات الدولية هي مجال معقد يتداخل فيه العديد من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويشمل هذا المجال دراسة التفاعلات بين الدول والمنظمات الدولية والأفراد والمجتمعات، ويعكس هذا التفاعل الديناميكيات المتغيرة التي تحكم العلاقات بين مختلف الفاعلين على الساحة الدولية وفي هذا الإطار، لا تقتصر العلاقات الدولية على القرارات السياسية والاقتصادية فقط، بل تمتد لتشمل الأبعاد الإنسانية التي تشكل جزءا أساسيا من فهم العلاقات بين الشعوب والدول.

تتعدد الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية لتشمل حقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية، والهجرة، والنزاعات، وسبل الحفاظ على الأمن الإنساني ويتم النظر إلى هذه الأبعاد من خلال عدسات مختلفة مثل القانون الدولي، وفلسفة السياسة، والدراسات الاجتماعية، وهو ما يعكس تزايد الاهتمام بالجانب الإنساني في معالجة قضايا الحروب، والعدالة الاجتماعية، والمساعدات الإنسانية، والتعاون بين الدول لحل الأزمات الإنسانية.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية

تعد الأبعاد الإنسانية عنصرا مهما في العلاقات الدولية، حيث تؤثر في سياسات الدول وتفاعلاتها على المستوى العالمي في هذا المبحث، سنتناول المفاهيم الأساسية للأبعاد الإنسانية من خلال تعريفها، وبيان الفرق بينها وبين المصالح السياسية، إضافة إلى تحليل دور التدخل الدولي في تعزيزها.

المطلب الأول: تعريف البعد الإنساني في العلاقات الدولية

يمثل البعد الإنساني في العلاقات الدولية مكونا أساسيا يعكس الاهتمام بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في السياسة الدولية ويتمركز هذا البعد حول احترام القيم الإنسانية الأساسية مثل المساواة والكرامة، ويؤثر في صنع السياسات الدولية عبر التدخلات الإنسانية والمساعدات الدولية.

التعريف الأول: البعد الإنساني في العلاقات الدولية يمكن أن يعرف على أنه التزام الدول والمجتمع الدولي بحماية حقوق الإنسان الأساسية مثل الحرية والعدالة والمساواة وهذا البعد يشمل تجنب الانتهاكات والضغط على الحكومات لتحسين وضع حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، ويؤثر في القرارات السياسية الدولية من خلال الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية[1].

[1] مصطفى، نادية محمود (محرر). السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين: بين الأبعاد الإستراتيجية والأبعاد الثقافية. جامعة القاهرة: برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003،ص123.

التعريف الثاني: يفهم البعد الإنساني أحيانا كأداة يستخدمها المجتمع الدولي للتدخل في شؤون الدول ذات السيادة بهدف حماية المدنيين من الأزمات الإنسانية مثل الحروب والنزاعات وفي هذا السياق، قد يتضمن التدخل الإنساني فرض عقوبات أو تقديم مساعدات، وقد يتجاوز في بعض الحالات حدود السيادة الوطنية استنادًا إلى مبدأ مسؤولية الحماية[1].

التعريف الثالث: البعد الإنساني يعد جزءا من السياسة الخارجية لدول عدة، حيث يُستخدم كأداة لتعزيز صورة الدولة على الساحة الدولية من خلال تبني معايير إنسانية في سياساتها، تسعى الدول لتحقيق أهداف دبلوماسية، سواء عبر تقديم مساعدات إنسانية أو دعم القضايا الإنسانية في محافل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية[2].

مما سبق نستنتج أن البعد الإنساني في العلاقات الدولية يمثل مزيجا من القيم الأخلاقية والمصالح السياسية التي تحكم تفاعل الدول مع القضايا الإنسانية، كما يظهر أن هذا البعد ليس ثابتا بل يتغير وفقا للظروف السياسية والجيوسياسية، حيث يتم توظيفه أحيانا كأداة للضغط أو تحقيق أهداف دبلوماسية.

[1] مصطفى، نادية. "أنسنة السياسة." في سعيد خالد الحسن ، نظرات استشرافية في حصيلة قرن غابر: مناقشات حول أعمال مؤتمر تنميتنا والخطاب الإنساني العالمي وما دار حولها من نقاشات. الرباط: مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث، 2011،ص22.

[2] مصطفى، نادية محمود. "بناء المنظور الحضاري في العلوم الاجتماعية والإنسانية." في نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح، وماجدة إبراهيم (تحرير)، التحول المعرفي والتغيير الحضاري: قراءة في منظومة فكر منى أبو الفضل، سلسلة قراءة في الفكر الحضاري لأعلام الأمة (2). القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، 2011،ص23.

المطلب الثاني: الفرق بين البعد الإنساني والمصالح السياسية في العلاقات الدولية

يعد التمييز بين البعد الإنساني والمصالح السياسية في العلاقات الدولية أمرا جوهريا لفهم كيفية اتخاذ القرارات الدولية ومدى تأثير الأبعاد الإنسانية في السياسة العالمية و يتمثل البعد الإنساني في مبادئ حقوق الإنسان والعدالة والمساواة، حيث يركز على حماية الأفراد والمجتمعات من المعاناة، بينما تركز المصالح السياسية على تحقيق أهداف الدول من خلال تعزيز قوتها ونفوذها في الساحة الدولية.

أولا، يعتبر البعد الإنساني موجها نحو تحقيق رفاه الإنسان وحمايته من الانتهاكات والظلم، وهو يعكس القيم العالمية التي تدعو إلى الكرامة والعدالة، في حين أن المصالح السياسية تستند إلى حسابات مصالح الدول على المدى القصير والطويل فالدول قد تتخذ قرارات إنسانية في سياقات معينة، ولكنها في الوقت نفسه قد تتجاهل قضايا إنسانية أخرى إذا لم تتماشى مع أهدافها السياسية[1].

ثانيا، البعد الإنساني يعكس التزاما أخلاقيا من المجتمع الدولي لحماية الأفراد وتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والنزاعات، بينما المصالح السياسية تحركها التوازنات الجيوسياسية، حيث تسعى الدول إلى تأمين مصالحها الوطنية وتوسيع نفوذها الإقليمي والدولي.

[1] مصطفى، نادية محمود. "مسار علم العلاقات الدولية بين جدال المنظورات الكبرى واختلاف النماذج المعرفية." في نادية محمود مصطفى (محرر)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة. القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016،ص55.

ثالثا، في كثير من الأحيان يتداخل البعد الإنساني مع المصالح السياسية في السياسة الدولية، لكن في حالات كثيرة، يتم تفضيل المصالح السياسية على الأبعاد الإنسانية، كما يمكن القول إن البعد الإنساني يعمل كقوة ناعمة تعزز مكانة الدول على الساحة الدولية، بينما المصالح السياسية تعتمد على القوة الصلبة لتحقيق التأثيرات المرجوة وبعض الدول قد تستخدم قضايا إنسانية لتعزيز صورتها الدولية، مما يعكس الاستخدام الاستراتيجي للبعد الإنساني لخدمة مصالح سياسية[1].

في المجمل، يظهر الفرق بين البعد الإنساني والمصالح السياسية في العلاقات الدولية في كيفية تحديد الأولويات وتنفيذ القرارات، حيث أن البعد الإنساني يسعى إلى معالجة الأزمات والمشاكل الإنسانية في العالم، بينما المصالح السياسية تركز على تحقيق أهداف معينة تتعلق بالقوة والنفوذ والمكانة الدولية.

المصالح السياسية	البعد الإنساني	البعد
تحقيق أهداف الدولة من خلال تعزيز النفوذ والقوة	حماية حقوق الإنسان، العدالة، والمساواة	**التركيز**
تحقيق المصالح الوطنية والتوازنات الجيوسياسية	حماية الأفراد والمجتمعات من المعاناة والانتهاكات	**الدافع الأساسي**

[1] مرجع نفسه.

يتجه نحو تأمين مصالح الدولة وتوسيع نفوذها الدولي	يتجه نحو رفاه الإنسان وحمايته من الظلم والانتهاك	**التوجه**
يعتمد على حسابات المصالح الوطنية والتحالفات السياسية	يعتمد على القيم العالمية لحقوق الإنسان والعدالة	**المعيار الأخلاقي**
يتم تفعيلها لتحقيق المكاسب الاقتصادية والأمنية	يتم تفعيلها في حالات الطوارئ والنزاعات الإنسانية	**التطبيق**
المصالح السياسية قد تؤثر على تطبيق الأبعاد الإنسانية	يتداخل أحيانا مع المصالح السياسية لكن في حالات معينة	**التداخل**
قوة صلبة لتحقيق التأثيرات المرجوة	قوة ناعمة تعزز مكانة الدولة في الساحة الدولية	**أداة التأثير**
يتم التركيز على الأزمات التي تتماشى مع المصالح السياسية	يتعامل مع الأزمات الإنسانية في مناطق مختلفة بغض النظر عن المصالح	**التركيز على الأزمات**
يتعامل مع الدول بناء على التوازنات السياسية والمصالح الإستراتيجية	يتعاطى مع الدول على أساس من القيم الإنسانية المشتركة	**العلاقة بين الدول**

قد يتم إهمال قضايا إنسانية إذا لم تتماشى مع المصالح السياسية	تدعو إلى تدابير إنسانية فورية لحماية الأفراد والمجتمعات	**الاستجابة**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معلومات مكتسبة

المطلب الثالث: دور التدخل الدولي في تعزيز الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية

يعتبر التدخل الدولي أداة مهمة في تعزيز الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية، حيث يهدف إلى حماية الأفراد والمجتمعات من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث في مناطق النزاع أو الأزمات ويتم التدخل الدولي غالبا من خلال الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية التي تسعى لضمان تقديم المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين وهذا التدخل قد يكون سياسيا، اقتصاديا، أو عسكريا، ويهدف إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الدول[1].

التدخل الدولي يبرز بشكل خاص في حالات الأزمات الإنسانية مثل الحروب الأهلية أو النزاعات المسلحة التي تؤدي إلى انتهاكات واسعة النطاق وفي مثل هذه الحالات، يتخذ التدخل من قبل المجتمع الدولي بهدف توفير الحماية للمدنيين وتقديم المساعدات الغذائية والطبية، بالإضافة إلى العمل على ضمان العدالة عبر محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات وقد تكون هذه التدخلات عبر فرض عقوبات أو دعم عمليات السلام التي تركز على تحقيق الاستقرار وحماية الحقوق الأساسية للأفراد، كما تعد مسؤولية الحماية (R2P) إحدى المبادئ

[1] زبيري رمضان، "التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية" مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية. العدد الثاني.2014،ص246.

الأساسية التي تروج للتدخل الدولي في الحالات التي تفشل فيها الدول في حماية مواطنيها من الفظائع الإنسانية ويفرض هذا المبدأ على المجتمع الدولي التدخل في حالات الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو التطهير العرقي، وذلك عندما تتجاوز الأزمات قدرة الدولة على معالجتها وبالرغم من ذلك، فإن تطبيق هذا المبدأ يثير الكثير من الجدل حول شرعية التدخل واحترام سيادة الدول[1].

ولا يقتصر التدخل الدولي فقط على الأزمات العسكرية، بل يشمل أيضا التدخل في مجال التنمية الإنسانية مثل تقديم المساعدات في حالات الكوارث الطبيعية، والتعليم، والرعاية الصحية من خلال هذا التدخل، يسعى المجتمع الدولي إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد في الدول المتأثرة بالأزمات، مما يعزز البعد الإنساني ويضمن تحقيق العدالة الاجتماعية ولكن التدخل الدولي في بعض الأحيان قد يكون محل انتقاد، حيث يتهم بعدم التوازن أو استخدامه كغطاء لتحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية وفي بعض الحالات، قد تتجاهل بعض الدول قضايا إنسانية في مناطق معينة بسبب غياب المصالح الإستراتيجية أو الاقتصادية، مما يؤدي إلى تباين في التعامل مع الأزمات الإنسانية[2].

في النهاية، يمكن القول إن التدخل الدولي يعد وسيلة رئيسية لتعزيز الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية، ولكنه يواجه تحديات تتعلق بموازنة المصالح الوطنية والسيادة مع القيم الإنسانية، مما يجعل تطبيقه أحيانا معقدا ومثيرا للجدل.

---

[1] مرجع نفسه.

[2] زبيري رمضان، مرجع سابق ،ص246-247.

المبحث الثاني: محددات توظيف وتعطيل الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية

يتناول المبحث الثاني محددات توظيف وتعطيل الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية، حيث يستعرض العوامل التي تؤثر في كيفية استخدام القضايا الإنسانية كأداة في السياسة الدولية سنناقش في المطلب الأول محددات توظيف القضايا الإنسانية لتحقيق مصالح دولية، بينما يتناول المطلب الثاني العوامل التي قد تؤدي إلى تعطيل هذه القضايا أما في المطلب الثالث، فسنركز على أسباب التوظيف المزدوج للمعايير الإنسانية وكيفية تأثيرها على قرارات السياسة الدولية.

المطلب الأول: محددات توظيف القضايا الإنسانية في العلاقات الدولية

تمثل المحددات السياسية والجيوسياسية أحد أبرز العوامل التي تؤثر في كيفية توظيف القضايا الإنسانية حيث يتم التعامل مع الأزمات الإنسانية وفقا لأولويات الدول الفاعلة ومصالحها الإستراتيجية، فالقرارات المتعلقة بالتدخل الإنساني أو تقديم المساعدات تخضع غالبا لحسابات سياسية ترتبط بالتحالفات الدولية والاعتبارات الجيوسياسية[1].

كما أن بعض الدول توظف هذه القضايا كأداة لتعزيز مكانتها الدولية وإعادة تشكيل موازين القوى في مناطق النزاع وهذا التوظيف لا يقتصر على القوى الكبرى فقط بل يشمل أيضا القوى الإقليمية التي تسعى لتوسيع نفوذها عبر استغلال القضايا الإنسانية كوسيلة لكسب التأييد الدولي أو التأثير على مسار الأزمات الإقليمية وإلى جانب المحددات السياسية

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1997، ص 07.

تأتي المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا مهما في توجيه عملية توظيف القضايا الإنسانية حيث تعتمد بعض الدول سياسة المساعدات المشروطة التي تربط تقديم الدعم الإنساني بضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية،كما أن التدخل في بعض الأزمات الإنسانية قد يكون مدفوعا بمصالح اقتصادية ترتبط بحماية الاستثمارات الأجنبية أو تأمين الموارد الطبيعية في مناطق النزاع وفي كثير من الأحيان يتم تسخير الأدوات الاقتصادية مثل العقوبات والمساعدات الإنسانية لتشكيل الضغوط على الدول المستهدفة ودفعها إلى تبني سياسات تتوافق مع مصالح القوى الفاعلة في المجتمع الدولي وبهذا يصبح البعد الإنساني أداة ضمن آليات التأثير الاقتصادي التي تستخدمها الدول الكبرى لتحقيق أهدافها الإستراتيجية[1].

العوامل الأمنية والعسكرية تشكل بدورها أحد المحددات الأساسية التي تؤثر في عملية توظيف القضايا الإنسانية حيث يتم في بعض الحالات توظيف البعد الإنساني كذريعة لاتخاذ قرارات تتعلق بالتدخلات العسكرية أو فرض سياسات أمنية معينة، كما أن بعض الدول تستخدم القضايا الإنسانية في إطار استراتيجياتها الأمنية للحد من التهديدات المحتملة أو لتبرير سياساتها الدفاعية وغالبا ما يرتبط هذا التوظيف بالمصالح الأمنية للدول الكبرى التي ترى في بعض الأزمات الإنسانية فرصة لتعزيز نفوذها العسكري أو إعادة رسم خارطة التحالفات الأمنية على المستوى الدولي[2].

[1] جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن العتيبي، جدة: مطبوعات تهامة، ط2، 1984، ص 41.
[2] مرجع نفسه.

لا يمكن أيضا إغفال دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في تشكيل صورة القضايا الإنسانية وتوجيه كيفية توظيفها حيث تساهم التغطية الإعلامية في تحديد مدى اهتمام الدول بهذه القضايا وتوجيه الرأي العام نحو دعم أو معارضة سياسات معينة، كما تلعب المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية دورا في التأثير على صناع القرار من خلال تسليط الضوء على بعض الأزمات والمساهمة في تحديد أولويات العمل الإنساني على المستوى الدولي ومع ذلك فإن هذا الدور قد يكون خاضعا بدوره للاعتبارات السياسية حيث يتم التركيز على قضايا إنسانية معينة بينما يتم تجاهل قضايا أخرى وفقا للاتجاهات السائدة في العلاقات الدولية[1].

يتضح مما سبق أن توظيف القضايا الإنسانية في العلاقات الدولية يخضع لمحددات متعددة ترتبط بالعوامل السياسية والجيوسياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية وهذه المحددات تجعل من القضايا الإنسانية أداة يتم توجيهها وفقا للمصالح الإستراتيجية للدول الكبرى والفاعلين الدوليين بدلا من أن تكون مدفوعة باعتبارات أخلاقية بحتة ومع استمرار التنافس الدولي تظل القضايا الإنسانية أداة رئيسية في صياغة السياسات الخارجية وتحقيق أهداف الدول في النظام العالمي.

[1] عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 354.

المطلب الثاني: محددات تعطيل القضايا الإنسانية في العلاقات الدولية

تعترض القضايا الإنسانية في العلاقات الدولية العديد من العوائق التي تحد من فاعليتها، حيث تتحكم المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية في مدى الاستجابة لهذه القضايا أو تعطيلها فبدلا من التعامل مع القضايا الإنسانية من منطلق أخلاقي بحت، توظف العوامل الجيوسياسية والاقتصادية لتقليل تأثير الجهود الإنسانية أو عرقلتها، إما للحفاظ على التوازنات السياسية أو لحماية المصالح الاقتصادية أو لدوافع أمنية، كما أن البيروقراطية والقيود القانونية والإعلام الموجه تسهم بدورها في تقويض الجهود الإنسانية وإضعاف أثرها على الساحة الدولية ولذلك، من الضروري تحليل العوامل التي تؤدي إلى تعطيل القضايا الإنسانية في العلاقات الدولية لفهم طبيعة التحديات التي تواجه العمل الإنساني في ظل التنافس الدولي.

1. العوامل السياسية والجيوسياسية

تؤثر المصالح السياسية والجيوسياسية في القرارات المتعلقة بالقضايا الإنسانية حيث تخضع الاستجابة للأزمات الإنسانية لحسابات سياسية دقيقة والدول الكبرى تضع مصالحها الإستراتيجية فوق الاعتبارات الإنسانية، مما يؤدي إلى إعاقة أو تأخير التدخل الإنساني في بعض الأزمات[1]، كما أن بعض الحكومات تمنع وصول المساعدات إلى مناطق معينة بهدف تحقيق مكاسب سياسية أو لمنع تعزيز نفوذ خصومها، كما أن مجلس الأمن الدولي قد يشهد

[1] كلاب، عاصف. "الأجهزة المختصة بالنظر والتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني." مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، يناير 2018، ص130.

تعطيلا للقرارات المتعلقة بالقضايا الإنسانية بسبب استخدام حق النقض من قبل بعض القوى الكبرى التي ترى في التدخل الإنساني تهديدا لمصالحها.

2. العوامل الاقتصادية

تلعب المصالح الاقتصادية دورا مهما في تعطيل القضايا الإنسانية حيث تسعى بعض الدول إلى حماية مصالحها التجارية والاستثمارية حتى لو كان ذلك على حساب القضايا الإنسانية وقد تتعرض المساعدات الإنسانية للعرقلة بسبب العقوبات الاقتصادية التي تفرضها بعض الدول على مناطق النزاع مما يؤدي إلى منع وصول الإمدادات الإنسانية الضرورية[1]،كما أن بعض الشركات الكبرى قد تفضل استمرار النزاعات لتحقيق أرباح من تجارة السلاح أو الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تقويض الجهود الإنسانية التي تهدف إلى إنهاء الأزمات إضافة إلى ذلك، فإن ضعف التمويل الدولي وانخفاض التزامات الدول المانحة تجاه الأزمات الإنسانية يشكلان عائقًا كبيرًا أمام تنفيذ البرامج الإنسانية بكفاءة.

3. العوامل الأمنية والعسكرية

يعد الوضع الأمني أحد أكبر التحديات التي تؤدي إلى تعطيل القضايا الإنسانية حيث تمنع النزاعات المسلحة وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في المناطق المتأثرة بالأزمات وبعض الحكومات تفرض قيودا أمنية على المنظمات الإنسانية بدعوى حماية الأمن القومي مما يؤدي إلى تعطيل جهود الإغاثة وتأخير الاستجابة الإنسانية.

[1] مرجع نفسه.

4. العوامل الإعلامية والإدارية

يؤثر الإعلام في تشكيل الصورة العامة للقضايا الإنسانية حيث قد يتم التلاعب بالمعلومات أو حجبها بهدف تقليل الاهتمام الدولي ببعض الأزمات الإنسانية وبعض الحكومات تمارس الرقابة على التغطية الإعلامية لمنع تسليط الضوء على الكوارث الإنسانية التي قد تحرجها سياسيا أو تؤثر على مصالحها[1]، كما أن البيروقراطية والإجراءات الإدارية المطولة تؤدي إلى تعطيل الجهود الإنسانية من خلال فرض قيود قانونية معقدة على عمل المنظمات الإنسانية مما يجعل عملية تقديم المساعدات بطيئة أو غير فعالة.

يتضح أن تعطيل القضايا الإنسانية في العلاقات الدولية يخضع لعوامل متعددة تشمل الاعتبارات السياسية والمصالح الاقتصادية والتحديات الأمنية والعراقيل الإدارية والإعلامية وهذه العوامل تؤدي إلى الحد من فاعلية الجهود الإنسانية وتساهم في استمرار معاناة الفئات الأكثر ضعفا وفي ظل استمرار المصالح المتضاربة بين الفاعلين الدوليين تظل القضايا الإنسانية خاضعة لموازين القوى العالمية بدلا من أن تكون استجابة حقيقية للاحتياجات الإنسانية.

المطلب الثالث: أسباب التوظيف المزدوج للمعايير الإنسانية في العلاقات الدولية

تعتمد الدول في تعاملها مع القضايا الإنسانية على اعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية تجعل تطبيق المعايير الإنسانية انتقائيا وفي بعض الحالات، يتم استغلال القضايا

[1] كلاب، عاصف. مرجع سابق، ص131.

الإنسانية كذريعة للتدخل أو فرض العقوبات، بينما يتم تجاهلها في حالات أخرى لتحقيق مكاسب إستراتيجية وهذه الازدواجية تعكس تداخل المصالح الدولية وتأثير الإعلام في توجيه الأولويات الإنسانية.

1. **المصالح السياسية والجيوسياسية:** تستخدم الدول القضايا الإنسانية لتحقيق أهداف سياسية أو لإضعاف خصومها ويتم تسليط الضوء على بعض الأزمات وتجاهل أخرى وفقا للمصالح الإستراتيجية، كما أن التحالفات الدولية تحدد مدى الاستجابة الإنسانية وتؤثر في القرارات المتعلقة بالتدخل أو العقوبات[1].
2. **المصالح الاقتصادية والتجارية** تلعب العوامل الاقتصادية دورا في التوظيف المزدوج للمعايير الإنسانية حيث يتم ربط المساعدات الإنسانية بالمصالح الاقتصادية للدول المانحة، كما تؤثر الشركات الكبرى على توجيه الاستجابات الإنسانية لتحقيق مكاسب تجارية، مما يجعل العمل الإنساني أداة ضغط اقتصادي وسياسي[2].
3. **العوامل الأمنية والعسكرية** تستخدم الدول القضايا الإنسانية لتبرير التدخلات العسكرية أو فرض سياسات أمنية ويتم تجاهل أزمات إنسانية معينة للحفاظ على التوازنات الأمنية وفي بعض الحالات، يتم فرض قيود على اللاجئين أو تبرير التدخلات العسكرية بحجة حماية المدنيين.

[1] طويل نسيمة، "التدخل الإنساني: دراسة في المفهوم وازدواجية المعايير"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الخامس، جانفي 2018، ص 36-37.

[2] مرجع نفسه.

4. التأثير الإعلامي والتلاعب بالرأي العام يسهم الإعلام في تعزيز التوظيف المزدوج للمعايير الإنسانية من خلال التركيز على أزمات محددة وإغفال أخرى والتغطية الإعلامية قد تكون موجهة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، مما يجعل بعض القضايا الإنسانية أكثر حضورا على الساحة الدولية بينما يتم تجاهل أزمات أخرى[1].

يؤدي التوظيف المزدوج للمعايير الإنسانية إلى تقويض مصداقية العمل الإنساني حيث تتحكم المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية في تحديد أولويات التدخلات الإنسانية وتبقى القضايا الإنسانية خاضعة لمعادلات القوة بدلًا من أن تكون استجابة عادلة للأزمات العالمية.

[1] طويل نسيمة، مرجع سابق، ص 37.

المبحث الثالث: تطبيق الأبعاد الإنسانية في النزاعات المسلحة

يتناول المبحث الثالث تطبيق الأبعاد الإنسانية في النزاعات المسلحة، حيث يسلط الضوء على دور القانون الدولي الإنساني في تنظيم وحماية حقوق الأفراد أثناء النزاعات، كما يناقش التحديات التي يواجهها العمل الإنساني في مناطق الصراع، بما في ذلك صعوبة الوصول إلى المتضررين والتهديدات الأمنية وأخيرا، يستعرض المبحث تأثير الأبعاد الإنسانية على شرعية القرارات الدولية، وكيف يمكن أن تسهم في تعزيز أو تقويض مصداقية التدخلات الدولية في الأزمات.

المطلب الأول: دور القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة

يعد القانون الدولي الإنساني من الأدوات الأساسية التي تهدف إلى تنظيم سلوك الأطراف المتنازعة خلال النزاعات المسلحة، وهو يعمل على حماية الأفراد والمجتمعات من معاناة الحرب ويعد هذا القانون جزءا من النظام القانوني الدولي، حيث يضع أسسا تهدف إلى الحد من استخدام العنف بشكل غير مبرر وتجنب الأضرار غير المتناسبة على المدنيين ويشمل القانون قواعد ومعاهدات أساسية تهدف إلى الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها حتى في أوقات النزاع.

تعتبر اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، والبروتوكولات الإضافية الموقعة في عام 1977، من أبرز المعاهدات التي تشكل جوهر القانون الدولي الإنساني وتغطي اتفاقيات جنيف حماية المصابين والجرحى، وأسرى الحرب، والمدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال

القتالية وهذه الاتفاقيات تم تحديثها لتتناسب مع التغيرات في طبيعة الحروب والنزاعات المسلحة فالبروتوكولات الإضافية أكدت على ضرورة الحماية المتزايدة للمدنيين وأشارت إلى أهمية الالتزام بالمبادئ الإنسانية حتى في النزاعات غير الدولية[1].

أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني هو مبدأ التمييز، الذي ينص على ضرورة تمييز الأطراف المتنازعة بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية،كما أن مبدأ النسبية يفرض أن استخدام القوة يجب أن يكون محدودا وأن يتناسب مع الضرورة العسكرية، بحيث لا يتسبب في أضرار غير متناسبة للمدنيين ومن جهة أخرى، يعزز مبدأ الإنسانية ضرورة احترام المعاملة الإنسانية للأسرى والجرحى وحمايتهم من المعاملة القاسية.

على الرغم من التطور الذي شهدته القوانين الدولية في هذا المجال، إلا أن تطبيق القانون الدولي الإنساني يواجه تحديات مستمرة ومن أبرز هذه التحديات هو عدم التزام بعض الأطراف بالقانون، خصوصا في النزاعات المسلحة غير الدولية أو عند التعامل مع جماعات مسلحة غير حكومية إضافة إلى ذلك، فإن تقنيات الحرب الحديثة مثل الطائرات بدون طيار، والأسلحة الروبوتية، تجعل من الصعب تحديد المسؤولية القانونية والامتثال للقانون الإنساني وفي هذا السياق، تثار تساؤلات حول كيفية تطبيق القواعد الإنسانية في ظل الأسلحة الحديثة التي قد تؤدي إلى انتهاك الحقوق الإنسانية بطرق جديدة وغير تقليدية.

[1] اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والبروتوكولان الإضافيان لعام 1977، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، متاحة عبر موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر: https://www.icrc.org

تواجه هيئات القضاء الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية تحديات كبيرة في تطبيق العدالة في حالات النزاع، حيث يثير المجتمع الدولي في بعض الأحيان القضايا المتعلقة بالمساءلة الجنائية، خاصة عندما تكون الأطراف المتورطة في النزاع هي قوى كبيرة أو دول عظمى ومع ذلك، تسعى المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الهيئات الدولية إلى محاكمة الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، مثل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب[1].

في الوقت نفسه، تعد معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقيات لاهاي جزءا من المساعي الدولية للحد من استخدام الأسلحة المحظورة في النزاعات ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن هناك محاولات دولية لتعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وذلك من خلال فرض قيود على استخدام الأسلحة التي تسبب معاناة مفرطة مثل الأسلحة النووية والكيميائية.

في الختام، بالرغم من أن القانون الدولي الإنساني يظل أداة حيوية للحد من معاناة المدنيين وحماية حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة، فإن تطبيقه يظل معقدا في ظل تحديات جديدة مثل الحروب غير التقليدية واستخدام الأسلحة الحديثة ويتطلب هذا الوضع تطويرًا مستمرا في القواعد القانونية والآليات التنفيذية لمواكبة تطور أساليب الحرب وضمان حقوق الإنسان في جميع الأوقات.

[1] منظمة العفو الدولية، "النزاع المسلح"، Amnesty International، (تمت الزيارة في 03/28/ 2025). https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/armed-conflict/

المطلب الثاني: تحديات العمل الإنساني في مناطق الصراع

العمل الإنساني في مناطق الصراع يواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تجعل تقديم المساعدات والموارد للمتضررين مهمة صعبة للغاية والصراعات المسلحة غالبا ما تؤدي إلى تدمير البنية التحتية، مما يجعل الوصول إلى المناطق المتضررة صعبا، كما أن الظروف الأمنية غير المستقرة تعرض العاملين في المجال الإنساني للخطر، مما يزيد من تعقيد عمليات الإغاثة ومن أبرز التحديات التي يواجهها العمل الإنساني في مناطق الصراع هو الوصول إلى المتضررين وفي العديد من النزاعات المسلحة، تُمنع المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المناطق المحاصرة أو التي تسيطر عليها جماعات مسلحة، مما يفاقم معاناة المدنيين الذين يحتاجون إلى مساعدات طارئة والحواجز التي تفرضها الأطراف المتنازعة على حركة المساعدات، سواء كان ذلك بسبب القيود الأمنية أو السياسية، تزيد من تعقيد العمل الإنساني وفي بعض الحالات، يتعرض العاملون في المجال الإنساني للاحتجاز أو الهجوم، مما يعرض حياتهم للخطر[1].

العوائق الأمنية تشكل أيضا تحديا كبيرا وفي العديد من مناطق الصراع، تتعرض القوافل الإنسانية للهجوم من قبل الجماعات المسلحة أو الأطراف المتنازعة وهذه الهجمات لا تستهدف فقط إمدادات الغذاء والدواء، بل تهدد حياة العاملين في المجال الإنساني، مما

[1] "تحديات أمام المنظمات الإنسانية بمناطق الصراعات"، (تمت الزيارة في 4 أبريل 2025).صحيفة الوطن، https://www.al-watan.com/article/115815/الوطن/تحديات-أمام-المنظمات-الإنسانية-بمناطق-الصراعات

يؤدي إلى انسحاب بعض المنظمات الإنسانية خوفا على سلامة موظفيها وفي هذا السياق، غالبًا ما يصبح الأطباء والمهندسون العاملون في الميدان أهدافا للهجمات المتعمدة.

التسييس والتدخلات العسكرية تمثل تحديا آخر للعمل الإنساني في مناطق الصراع وفي بعض الحالات، يتم استخدام المساعدات الإنسانية كأداة للضغط السياسي، حيث تقوم بعض الدول أو الأطراف المتنازعة بربط المساعدات بتنازلات سياسية وقد يكون لهذه التدخلات تأثير سلبي على نزاهة العمل الإنساني، مما يؤدي إلى تقليص تأثير المساعدات وتوجيهها بعيدا عن المحتاجين الفعليين، كما أن المزج بين الأهداف العسكرية والإنسانية قد يؤدي إلى فقدان الثقة في العاملين الإنسانيين، مما يجعل من الصعب على المنظمات الإنسانية الحفاظ على حيادها والتحديات اللوجستية أيضا تعتبر من العوامل المعرقلة نزوح أعداد كبيرة من السكان بسبب النزاع المسلح يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الموارد، بينما تكون الطرق والمرافق الصحية متضررة، مما يعيق نقل المواد الغذائية والمستلزمات الطبية، كما أن النزاعات قد تتسبب في نقص المواد الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والطعام، مما يفاقم معاناة السكان المدنيين[1].

التنوع الثقافي والسياسي في مناطق النزاع يعكس تحديًا آخر وقد تختلف القيم والمعتقدات الثقافية والعرقية بين الأطراف المتنازعة، مما يضع المنظمات الإنسانية في

[1] العمل الإنساني: الوقائع والتحدّيات، الدوحة: المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (تمت الزيارة في 4 أبريل 2025). https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Humanitarian-Work-Realities-and-Challenges.aspx

مواقف صعبة عندما تحاول تقديم المساعدة لجميع الأطراف على حد سواء وفي بعض الحالات، قد تكون هناك صعوبة في التفاوض مع الجماعات المسلحة أو الحكومات التي ترفض الاعتراف بالحياد المطلوب للعمل الإنساني.

كما تشمل التحديات القانونية المتعلقة بالعمل الإنساني أيضا العديد من الأبعاد، خصوصًا فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في مناطق النزاع وقد تتعرض حقوق العاملين في المجال الإنساني للانتهاك، بالإضافة إلى أن بعض الأطراف قد لا تحترم قوانين الحماية الدولية مثل اتفاقيات جنيف وفي بعض الحالات، يتعرض المدنيون والمنظمات الإنسانية للعقوبات بسبب محاولاتهم لتقديم المساعدة، خصوصا إذا كانت تلك المساعدات تمر عبر مناطق محظورة وتؤثر التحديات النفسية والاجتماعية التي يواجهها المتضررون من النزاعات المسلحة على فعالية العمل الإنساني السكان في مناطق الصراع يعانون من صدمات نفسية عميقة بسبب العنف المستمر، ما يتطلب تدخلات صحية نفسية متخصصة تضاف إلى الجهود الإنسانية الأخرى وفي بعض الحالات، يواجه العاملون في المجال الإنساني تحديات كبيرة في تقديم الدعم النفسي للضحايا نتيجة قلة الموارد أو عدم وجود الاختصاصيين في المجال[1].

في الختام، يواجه العمل الإنساني في مناطق الصراع تحديات متعددة ومعقدة، تتراوح بين القيود الأمنية واللوجستية إلى التأثيرات السياسية والتدخلات العسكرية وتتطلب هذه

[1] مرجع نفسه.

التحديات نهجا مرنا وشاملا من المنظمات الإنسانية لضمان تقديم المساعدات بشكل فعال وآمن للمتضررين، وضمان احترام المبادئ الإنسانية الأساسية مثل الحياد والنزاهة والشفافية.

المطلب الثالث: تأثير الأبعاد الإنسانية على شرعية القرارات الدولية

تؤثر الأبعاد الإنسانية بشكل كبير في شرعية القرارات الدولية، حيث تلعب دورا مهما في تشكيل مواقف الدول والمنظمات الدولية تجاه القضايا الإنسانية والنزاعات المسلحة وتعتمد شرعية هذه القرارات على استجابتها للأزمات الإنسانية بشكل عادل وفعال، مما يعكس التزام المجتمع الدولي بحماية حقوق الإنسان.

من أبرز الجوانب المؤثرة في شرعية القرارات الدولية هو التدخل العسكري أو فرض العقوبات في الأزمات الإنسانية وفي حالات مثل الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي، يمكن أن تدعو الأمم المتحدة أو تحالفات دولية إلى تدخلات لحماية المدنيين، مما يجعل القرارات التي تعتمد على الأبعاد الإنسانية أكثر شرعية ومع ذلك، يمكن أن تواجه هذه القرارات تحديات سياسية، حيث يتم أحيانا استغلال القضايا الإنسانية لتحقيق مصالح سياسية أو إستراتيجية[1].

الحياد والمصداقية هما عنصران أساسيان في ضمان شرعية القرارات الدولية إذا كانت القرارات منحازة، فإن ذلك قد يؤدي إلى فقدان الثقة بها وكذلك، تحقيق العدالة والمساءلة في الانتهاكات الإنسانية من خلال المحاكم الدولية يسهم في تعزيز مصداقية

[1] سامي الطيب إدريس محمد، "التدخل الدولي لحماية الأقليات وأثره على سيادة الدولة"، الإصدار الرابع من العدد الثامن والثلاثين، مجلة جامعة الأزهر، أكتوبر – ديسمبر 2023، ص 68.

القرارات وأخيرا، التعاون الدولي في تقديم المساعدات الإنسانية يعزز أيضا شرعية القرارات، حيث يعكس التزاما جماعيا بالمسؤولية الإنسانية وفي الختام، تظل الأبعاد الإنسانية عاملا حاسما في تحديد شرعية القرارات الدولية رغم التحديات السياسية[1].

[1] مرجع نفسه.

خلاصة الفصل الأول

الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية تشمل مفاهيم أساسية مثل حقوق الإنسان، المساعدات الإنسانية، والتنمية الاجتماعية، وهي تمثل جزءا مهما من التفاعلات بين الدول والمجتمعات والبعد الإنساني في العلاقات الدولية يشير إلى الاهتمام بالرفاهية الإنسانية والتعاون الدولي لضمان حماية حقوق الأفراد والشعوب ويختلف البعد الإنساني عن المصالح السياسية حيث يركز الأول على القيم الإنسانية بينما يعنى الثاني بالمصالح الوطنية للدول.

كما يتم التدخل الدولي في تعزيز الأبعاد الإنسانية عبر مساعي لتقديم الدعم وحماية الفئات الضعيفة، إلا أن توظيف القضايا الإنسانية يخضع لمحددات سياسية واقتصادية تؤثر في فاعليتها ويحدث تعطيل الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية عندما تتداخل المصالح السياسية مع احتياجات الإنسانية، مما يؤدي إلى تباطؤ أو تعطيل الاستجابة للأزمات ويعكس التوظيف المزدوج للمعايير الإنسانية تباينا في استجابة الدول للأزمات بناء على مصالحها الإستراتيجية وفي النزاعات المسلحة، يلعب القانون الدولي الإنساني دورا أساسيا في حماية المدنيين وضمان حقوق الإنسان، إلا أن تحديات العمل الإنساني تتزايد في مناطق الصراع بسبب تعقيد الأوضاع الأمنية والسياسية وتؤثر الأبعاد الإنسانية على شرعية القرارات الدولية، حيث تعتبر المواقف الإنسانية علامة على التزام الدول بالقيم العالمية في سياق السياسات الدولية.

الجانـــــــــــــــــب
التطبيـــــــــــــــــــــــــــــــــقي

الفصل الثاني:
دراسة حالة حرب غزة

تمهيد

تعد غزة واحدة من أكثر المناطق تأثرا بالصراعات الإنسانية في العالم، حيث يتعرض سكانها لظروف قاسية نتيجة لتداعيات الحرب المستمرة والحصار المفروض عليهم هذه الأزمة لا تؤثر فقط على الحياة اليومية للمدنيين، بل تترك آثارا عميقة على صحتهم النفسية والجسدية، وتزيد من تعقيد الوضع الإنساني في هذا السياق، يظهر دور المنظمات الإنسانية ودور المجتمع الدولي في محاولة تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في مواجهة هذه الظروف الصعبة.

المبحث الأول: الوضع الإنساني في غزة وتأثير الحرب عليه

يشهد الوضع الإنساني في غزة تدهورا حادا نتيجة للحرب المستمرة والحصار المفروض على القطاع، مما يزيد من معاناة المدنيين الفلسطينيين تؤدي هذه الظروف إلى نقص حاد في المواد الأساسية، بينما تعمل المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدات، لكن الحصار يعقد وصول تلك المساعدات ويزيد من تفاقم الأزمة.

المطلب الأول: تداعيات الحرب على المدنيين الفلسطينيين في غزة

تعد الحرب المستمرة في غزة من أسوأ الصراعات التي تؤثر على المدنيين الفلسطينيين، حيث تمثل حياة المدنيين في القطاع تحديا كبيرا بسبب الأوضاع الإنسانية المأساوية الناجمة عن العنف والقصف المستمر هذه الحرب تسببت في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وعززت من معاناة الشعب الفلسطيني في ظل حصار خانق[1].

الوفيات والإصابات: الحرب في غزة أسفرت عن مئات القتلى وآلاف الجرحى من المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال القصف العشوائي والمستمر على الأحياء السكنية يؤدي إلى تدمير المنازل بشكل كامل أو جزئي، مما يسفر عن سقوط ضحايا أبرياء علاوة على ذلك، يعاني الجرحى من عدم توفر الرعاية الصحية الكافية بسبب تدمير المستشفيات ونقص الأدوية والمعدات الطبية الإمدادات الطبية تتعرض للحصار، مما يزيد من صعوبة علاج

[1] SWI swissinfo.ch، "مجلس إسرائيل الأمني يوافق على خطة تشمل 'السيطرة' على قطاع غزة"، 20 افريل 2025، https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-

المصابين ويؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين المدنيين الذين كانوا في حاجة ماسة إلى العلاج.

الدمار المادي والبنية التحتية: لم تقتصر آثار الحرب على الخسائر البشرية فقط، بل طالت أيضا البنية التحتية بشكل كارثي تم تدمير العديد من المدارس والمستشفيات، ما أوقف التعليم والرعاية الصحية الضرورية كما دمرت شبكات الكهرباء والمياه، مما جعل الحياة اليومية أكثر صعوبة، كما أن المرافق العامة مثل الأسواق والمخابز تضررت بشكل بالغ، مما أضاف أعباء إضافية على المدنيين الذين كانوا يعانون أصلا من نقص المواد الأساسية البنية التحتية المدمرة يزيد من معاناة السكان ويصعب عليهم إعادة بناء حياتهم في ظل غياب الدعم الكافي[1].

النزوح والتهجير: واحدة من أسوأ تداعيات الحرب هي نزوح المدنيين مع تصاعد القصف، اضطر العديد من العائلات إلى مغادرة منازلها بحثا عن أماكن أكثر أمانا هذا النزوح يساهم في تفاقم الوضع الإنساني، حيث يعيش النازحون في مدارس وملاجئ جماعية أو في ظروف غير مناسبة تؤدي إلى زيادة الاكتظاظ هؤلاء النازحون يفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، المياه، والرعاية الصحية النزوح الجماعي يعرض الأسر لضغوط إضافية، خاصة مع ضعف قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى هؤلاء المدنيين بسبب الحصار العسكري وقيود الوصول.

[1] مرجع نفسه.

نقص الإمدادات الطبية والغذائية: الحرب والحصار على غزة تسببا في نقص حاد في الإمدادات الطبية والغذائية ويعوق تدمير المعابر بين غزة وإسرائيل وصول المساعدات الإنسانية، مما يزيد من معاناة السكان المستشفيات تعاني من نقص حاد في الأدوية والمعدات الطبية الأساسية، مما يجعل معالجة الجرحى والمصابين مستحيلة في بعض الحالات بالإضافة إلى ذلك، نقص الغذاء بسبب توقف إمدادات المواد الأساسية مثل الطحين والأرز، جعل العديد من العائلات تواجه المجاعة أو سوء التغذية، وخاصة الأطفال الذين هم الأكثر عرضة للأمراض الناتجة عن نقص التغذية[1].

الأثر النفسي: تداعيات الحرب في غزة تتعدى الأضرار الجسدية، لتشمل آثارا نفسية مدمرة على المدنيين ويواجه السكان بشكل عام، والأطفال بشكل خاص، صدمات نفسية حادة بسبب العنف المستمر، والدمار، وفقدان الأحباء الاكتئاب، القلق، واضطراب ما بعد الصدمة أصبحت شائعة بين سكان غزة الأطفال الذين نشؤوا في بيئة من الحرب والقصف اليومي يعانون من اضطرابات في النمو النفسي، مما يترك آثارا طويلة الأمد على صحتهم النفسية الأسر المحطمة والمجتمعات المتفككة بحاجة إلى دعم نفسي مستمر، والذي غالبًا ما يكون مفقودًا في ظل الظروف الحالية.

تدمير النسيج الاجتماعي: الحرب تؤدي إلى تدمير العلاقات الاجتماعية والعائلية داخل المجتمع الفلسطيني والعائلات التي فقدت أفرادا منها أو تعرضت للمشاكل بسبب النزوح أو

[1] وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، "العدوان على غزة: تحذير من تفاقم الوضع الإنساني بشكل كارثي في القطاع"، 19 ديسمبر 2023، https://www.aps.dz/ar/monde/153844-2023-12-19-17-46-54.

الدمار تعاني من تآكل الروابط الاجتماعية الحياة تحت القصف المستمر تجعل الأفراد في حالة من القلق الدائم، مما يؤدي إلى تفكك المجتمع وعدم استقراره الخسائر البشرية الكبيرة تترك فراغات في المجتمعات المحلية، حيث يضطر العديد من الأشخاص إلى العيش في حالة من الحزن والانعزال الاجتماعي كما أن الصراع المستمر يعزز من مشاعر الخوف وفقدان الأمل لدى الأجيال الجديدة، مما يزيد من تعقيد عملية إعادة البناء الاجتماعي[1].

الوضع الاقتصادي المدمر: الحرب في غزة ألحقت ضررا بالغا بالاقتصاد المحلي ويعاني القطاع من انهيار كامل للاقتصاد بسبب تدمير المنشآت التجارية والصناعية البطالة زادت بشكل غير مسبوق، حيث أُغلقت العديد من الشركات والمتاجر أبوابها نتيجة للدمار المادي، ما جعل الكثير من الناس بلا عمل وأصبح الفقر سائدا في القطاع، حيث لا يتمكن العديد من العائلات من توفير احتياجاتها الأساسية مثل الغذاء والملابس ومع تدمير معظم البنية الاقتصادية، يصعب على الفلسطينيين في غزة الحصول على فرص عمل أو توفير مصادر دخل مستقرة بالإضافة إلى ذلك، الحصار المستمر يزيد من صعوبة تصدير البضائع وتوفير المواد الأولية، ما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية.

تداعيات الحرب على المدنيين في غزة تشمل أضرارا بشرية ومادية فادحة، حيث يعاني الفلسطينيون من فقدان الأرواح، التدمير المستمر للبنية التحتية، والنزوح الجماعي.

[1] هيومان أبيل، "عام على حرب غزة: تأثير الحرب واستمرار المعاناة الإنسانية"، 8 أكتوبر 2024، https://humanappeal.me/blog/campaigns/الأخبار-آخر/عام-على-حرب-غزة.

المطلب الثاني: دور المنظمات الإنسانية في تقديم المساعدات لأهالي غزة

في ظل الحصار المتواصل والاعتداءات العسكرية المتكررة، برز دور المنظمات الإنسانية كعنصر أساسي في التخفيف من حدة الكارثة الإنسانية في غزة، حيث تسعى هذه الهيئات لتقديم مختلف أشكال الدعم رغم التحديات المعقدة التي تواجهها ميدانيا وسياسيا.

تقديم المساعدات الغذائية والاحتياجات الأساسية: تقوم منظمات كبرنامج الغذاء العالمي والأونروا بتوزيع السلال الغذائية على الأسر المتضررة، وتوفير المياه النظيفة وأدوات النظافة، خاصة في مناطق النزوح المكتظة التي تفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية[1].

توفير الدعم الصحي والإسعافات الأولية: تساهم منظمات مثل أطباء بلا حدود ومنظمة الصحة العالمية في دعم النظام الصحي المتهالك، عبر إرسال أدوية ومعدات طبية عاجلة، وتوفير فرق طبية متنقلة لمساعدة الجرحى والمصابين، خصوصا مع تضرر المستشفيات أو تعطلها بسبب القصف

رعاية النازحين وتوفير مراكز إيواء: تعمل العديد من المنظمات على إنشاء مراكز إيواء مؤقتة للنازحين داخل المدارس أو المباني العامة، وتوفر فيها الأفرشة، البطانيات، المياه، وخدمات الصرف الصحي لتقليل المخاطر الصحية والإنسانية على العائلات المشردة.

[1] الجزيرة، "الأمم المتحدة: الوضع الإنساني في غزة الأسوأ منذ بدء الحرب"، 14 أبريل 2025، https://www.aljazeera.net/news/2025/4/14/الأمم-المتحدة-الوضع-الإنساني-في-غزة.

الدعم النفسي للأطفال والعائلات المتأثرة: تهتم منظمات كاليونيسف بتقديم خدمات الدعم النفسي للأطفال الذين تعرضوا لصدمات الحرب، من خلال أنشطة تعليمية وترفيهية تساعد على تخفيف التوتر، كما تقدم إرشادا نفسيا للعائلات في مراكز متخصصة.

التوثيق الحقوقي ورفع التقارير الدولية: تقوم منظمات حقوق الإنسان مثل هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية بتوثيق الانتهاكات بحق المدنيين، ورفع تقارير مفصلة إلى الأمم المتحدة والمحاكم الدولية للضغط على الأطراف المعنية وتفعيل آليات المحاسبة الدولية.

الضغط السياسي لفتح ممرات إنسانية: تلعب هذه المنظمات دورا مهما في الضغط على المجتمع الدولي لفتح المعابر والسماح بإدخال المساعدات، وإدانة العرقلة المتعمدة لدخول المواد الحيوية، مما يسهم في إبقاء القضية الإنسانية حية على الساحة الدولية[1].

الشراكة مع منظمات محلية لضمان الوصول: تعتمد المنظمات الدولية على الشراكة مع جمعيات فلسطينية محلية لضمان الوصول إلى الفئات الأكثر تضررًا، حيث تعمل هذه الشبكات المحلية على توزيع المساعدات بسرعة وفعالية داخل المناطق التي يصعب الوصول إليها.

تلعب المنظمات الإنسانية دورا جوهريا في التخفيف من الكارثة الإنسانية التي يعيشها أهالي غزة، من خلال توفير الغذاء، الرعاية الصحية، الإيواء، والدعم النفسي، رغم العقبات

[1] الشرق الأوسط، "نزوح وجوع ومرض... تفاصيل الوضع الإنساني في قطاع غزة الذي دمرته الحرب"، 22 افريل 2025، https://aawsat.com/4895151.

الكبيرة التي تعترضها، مثل الحصار وتعطيل المساعدات ورغم هذه التحديات، تبقى هذه المنظمات شريان حياة أساسيا لسكان يعانون من أزمات متراكمة وصدمات متواصلة.

المطلب الثالث: تأثير الحصار على تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة

يمثل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من 17 عاما أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، حيث يقيّد حركة الأفراد والبضائع ويخنق الاقتصاد المحلي، مما يجعل الحياة اليومية صعبة بل شبه مستحيلة لكثير من المدنيين.

نقص الغذاء والدواء: الحصار يقيّد دخول السلع الأساسية، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية ونقص حاد في الأدوية، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي والصحي للمواطنين، وخاصة الأطفال والمرضى[1].

انهيار البنية التحتية: منع إدخال مواد البناء وقطع الغيار يعيق إصلاح شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، ما يتسبب في تفشي الأوبئة وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية.

شلل القطاع الصحي: حرمان المستشفيات من الأجهزة والمستلزمات الطبية يضع حياة آلاف المرضى في خطر، ويجعل النظام الصحي غير قادر على التعامل مع الأزمات، خاصة في أوقات التصعيد العسكري.

[1] BBC News عربي، "إلى أي مدى يستطيع أهل غزة تحمل الأوضاع المعيشية الكارثية الحالية؟"، 22 أغسطس 2024، https://www.bbc.com/arabic/articles/cx2xnd1lkppo.

ارتفاع معدلات البطالة والفقر: القيود على التجارة والصناعة والزراعة تسببت في شلل الاقتصاد المحلي، ودفعت آلاف العائلات نحو الفقر المدقع، مما جعل المساعدات الإنسانية المصدر الوحيد للبقاء.

القيود على حرية الحركة: منع السفر للعلاج أو التعليم يفرض عزلة تامة على سكان غزة، ويحرمهم من فرص العلاج والتطور، ما يؤدي إلى شعور جماعي باليأس.

تدهور الصحة النفسية: تفاقم المعاناة اليومية وفقدان الأمل بالمستقبل يؤدي إلى اضطرابات نفسية حادة لدى الأطفال والبالغين، وسط غياب خدمات دعم نفسي كافية[1].

الحصار لا يقتصر على كونه حاجزًا مادّيا بل هو عامل أساسي في انهيار مقومات الحياة، حيث يؤثر في كل مناحي الواقع الإنساني والصحي والاقتصادي، ويجعل من بقاء الإنسان في غزة صراعا يوميا في ظل غياب أدنى مقومات الكرامة.

[1] القدس العربي، "العفو الدولية: الأوضاع في غزة مرعبة ولم يعد هناك طعام"، 5 مايو 2025، https://www.alquds.co.uk/العفو-الدولية-الأوضاع-في-غزة-مرعبة-ول/.

المبحث الثاني: التوظيف السياسي للأبعاد الإنسانية في حرب غزة

يتم التوظيف السياسي للأبعاد الإنسانية في حرب غزة بشكل يساهم في تشكيل المواقف الدولية حيال الأزمة،حيث تتفاوت ردود فعل الدول الكبرى وتختلف حسب مصالحها السياسية تلعب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية دورا مهما في محاولة تقديم الدعم، لكن الإعلام أيضا له دور كبير في إبراز أو إخفاء حقيقة الأوضاع الإنسانية، مما يساهم في تأطير الرأي العام العالمي حول القضية.

المطلب الأول: مواقف الدول الكبرى من الأزمة الإنسانية في غزة

تعيش غزة منذ سنوات تحت حصار خانق وأزمات متواصلة، ولكن العدوان الأخير فأقم الوضع الإنساني بشكل غير مسبوق آلاف القتلى والجرحى، ودمار هائل طال البنية التحتية والمستشفيات، إلى جانب نقص حاد في الغذاء والماء والدواء هذا المشهد دفع المجتمع الدولي، وخاصة الدول الكبرى، إلى اتخاذ مواقف مختلفة، بعضها قائم على المبادئ، والبعض الآخر محكوم بالمصالح السياسية[1].

الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الولايات المتحدة الحليف الأول لإسرائيل، وقد برز موقفها في دعم "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، متجاهلة في البداية حجم الكارثة الإنسانية في غزة رغم تصاعد الانتقادات المحلية والدولية، لم تدعم الإدارة الأميركية وقفا فوريا لإطلاق النار، واكتفت بالمطالبة بـ"هدنات إنسانية مؤقتة".

[1] العربي الجديد، "الاحتلال يستأنف حرب غزة | توسيع العدوان ورفض أممي لخطة المساعدات"،30 افريل 2025، https://www.alaraby.co.uk/politics/الاحتلال-يستأنف-حرب-غزة-غارات-إسرائيلية-عنيفة-وأزمة-إنسانية-خانقة

روسيا استغلت روسيا الأزمة لتسليط الضوء على "الكيل بمكيالين" في السياسة الغربية، حيث دانت بقوة القصف الإسرائيلي، واعتبرته "عدوانا غير مبرر" ضد المدنيين دعت موسكو إلى دور أكبر للأمم المتحدة لحل الأزمة، وطرحت نفسها كوسيط، منتقدة الدعم الغربي الأعمى لإسرائيل[1].

الصين أدانت الصين الاعتداءات على غزة وطالبت بوقف فوري لإطلاق النار، مؤكدة على ضرورة احترام القانون الدولي وحماية المدنيين دعت إلى حل سياسي شامل يقوم على "حل الدولتين"، وانتقدت الولايات المتحدة ضمنيا بسبب تحيزها قدمت مساعدات إنسانية، وسعت لتعزيز دورها الدبلوماسي في المنطقة كقوة توازن في النظام العالمي[2].

فرنسا حاولت فرنسا الحفاظ على توازن دبلوماسي حساس، إذ عبّرت عن تضامنها مع المدنيين في غزة، لكنها لم توجه انتقادات مباشرة لإسرائيل دعت إلى فتح ممرات إنسانية وتقديم المساعدات، كما طالبت بعقد جلسات عاجلة في مجلس الأمن ومع ذلك، بقي خطابها السياسي مشروطا بـ"حق إسرائيل في الدفاع"، مما أضعف تأثير موقفها الإنساني.

المملكة المتحدة أعلنت بريطانيا دعمها المبدئي لإسرائيل، لكنها سرعان ما واجهت ضغوطا شعبية وأممية بسبب ارتفاع عدد الضحايا من الأطفال والنساء طالبت فيما بعد بـ"وقف مؤقت" للعمليات العسكرية لأغراض إنسانية لم تكن المملكة المتحدة على استعداد لاتخاذ

[1] الجزيرة نت، "فريق العمل الإنساني الدولي يرفض خطة إسرائيل لإيصال مساعدات غزة"، 30 افريل 2025، https://www.aljazeera.net/news/2025/5/5/فريق-العمل-الإنساني-الدولي-يرفض-خطة.

[2] مرجع نفسه.

مواقف قوية قد تزعج الحليف الأميركي أو تؤثر على علاقاتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، ما جعل موقفها باهتا رغم نواياها الإنسانية[1].

ألمانيا ألمانيا بدت الأكثر التزاما بدعم إسرائيل، انطلاقًا من سياستها التاريخية بعد الحرب العالمية الثانية، وكرّرت مرارًا أن "أمن إسرائيل غير قابل للتفاوض" لكنها في الوقت نفسه تعرضت لانتقادات داخلية بسبب سكوتها عن جرائم ضد المدنيين في غزة اكتفت بدعم بعض المبادرات الإنسانية، لكنها امتنعت عن انتقاد واضح للعمليات العسكرية الإسرائيلية، مما خلق انقساما في الرأي العام الألماني[2].

تعكس مواقف الدول الكبرى من الأزمة الإنسانية في غزة صراعًا بين المبادئ والقوة والمصالح ففي حين أعلنت بعضها دعمها للمدنيين وضرورة وقف العنف، إلا أن الفعل السياسي على الأرض بقي ضعيفًا وغير مؤثر الفيتو الأميركي، والحسابات الجيوسياسية، والمواقف الحذرة، كلها عوامل أسهمت في استمرار الأزمة إن إنهاء هذه الكارثة يتطلب تحركا دوليا شجاعا، يعلي صوت الضحايا فوق المصالح الاستراتيجية والتحالفات العسكرية.

المطلب الثاني: استجابة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للأوضاع الإنسانية في غزة

تشهد غزة أوضاعا إنسانية مأساوية نتيجة الحصار والعدوان، ما جعلها بؤرة لاهتمام عالمي متزايد وقد بادرت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى اتخاذ مواقف ومبادرات متعددة

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "ندوة: الأبعاد الإنسانية والسياسية والاستراتيجية للحرب على غزّة"، 17 أكتوبر 2023، https://www.dohainstitute.org/ar/Events/humanitarian-political-strategic-war-dimensions-on-gaza/Pages/index.aspx.

[2] مرجع نفسه.

في محاولة للتعامل مع تفاقم الأزمة، من خلال تقديم المساعدات والضغط الدبلوماسي من أجل حماية المدنيين[1].

الأمم المتحدة (UN) أطلقت الأمم المتحدة نداءات عاجلة لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين، ووصفت الوضع في غزة بأنه "كارثة إنسانية غير مسبوقة" كما كثفت جهودها لتوفير المساعدات عبر وكالاتها المختلفة، لكنها اصطدمت بعقبات أمنية وسياسية أعاقت إيصال الدعم بشكل فعال.

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) كانت الأونروا في طليعة المستجيبين للأزمة، حيث وفّرت المأوى لعشرات آلاف النازحين في مدارسها، وقدّمت الطعام والمياه رغم القصف المستمر لكنها عانت من نقص التمويل، وتعرضت لاتهامات سياسية أثرت على قدرتها في مواصلة عملها الإغاثي[2].

منظمة الصحة العالمية (WHO) أعربت منظمة الصحة العالمية عن قلقها العميق من تدهور النظام الصحي في غزة، وحذرت من انهيار المستشفيات بسبب نقص الوقود والإمدادات أرسلت شحنات طبية محدودة، لكنها دعت مرارا إلى فتح ممرات إنسانية آمنة لضمان استمرار الرعاية الصحية.

[1] العربي الجديد، "الاحتلال يستأنف حرب غزة: غارات إسرائيلية عنيفة وأزمة إنسانية خانقة"، 5 مايو 2025، https://www.alaraby.co.uk/politics/الاحتلال-يستأنف-حرب-غزة-غارات-إسرائيلية-عنيفة-وأزمة-إنسانية-خانقة.

[2] مرجع نفسه.

برنامج الغذاء العالمي (WFP) عمل برنامج الغذاء العالمي على إيصال المساعدات الغذائية الطارئة للأسر المنكوبة، وركز على الأطفال والنساء بشكل خاص.

لجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC) ركزت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تقديم الرعاية الصحية للمصابين والمساعدة في إصلاح شبكات المياه والكهرباء لكنها أدانت في أكثر من بيان استهداف الطاقم الطبية والإنسانية، وطالبت باحترام القانون الإنساني الدولي.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أدان المجلس الانتهاكات التي تطال المدنيين في غزة، وطالب بإجراء تحقيقات دولية مستقلة بشأن الجرائم المرتكبة كما دعا إلى محاسبة المسؤولين عن استهداف البنى التحتية المدنية، غير أن قراراته غالبا ما واجهت اعتراضات من بعض الدول الكبرى.

المطلب الثالث: دور الإعلام في إبراز أو إخفاء الأوضاع الإنسانية في غزة

في ظل النزاعات والحروب، يصبح الإعلام أداة مركزية إما في كشف الحقيقة أو طمسها ما يحدث في غزة يمثل واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في عصرنا الحديث، وقد اختلفت تغطية الإعلام لها بين من أضاء على معاناة المدنيين ومن ساهم في تشويه أو تجاهل الواقع وهنا يتجلى دور الإعلام كقوة قادرة على التأثير في وعي الشعوب ومواقف الدول[1].

[1] الجزيرة نت، "فريق العمل الإنساني الدولي يرفض خطة إسرائيل لإيصال مساعدات غزة"، 5 مايو 2025، https://www.aljazeera.net/news/2025/5/5/فريق-العمل-الإنساني-الدولي-يرفض-خطة.

الإعلام المستقل والحر لعبت وسائل إعلام مستقلة مثل قناة "الجزيرة" وبعض المنصات الأوروبية الحرة دورًا حاسمًا في تغطية الوضع الإنساني في غزة، حيث وثّقت بالصوت والصورة المجازر والدمار والنزوح هذه التغطيات لم تكن فقط إخبارية، بل كانت صوتا للضحايا[1].

الإعلام الغربي الموجه في المقابل، قدمت قنوات كبرى مثل "CNN" و"BBC" تغطيات تميل إلى الرواية الإسرائيلية، فركّزت على صور الخوف في تل أبيب، وتجاهلت لقطات الموت الجماعي في غزة هذا النوع من الإعلام غالبا ما يتأثر بالضغوط السياسية والإعلانات التجارية، ما يؤدي إلى طمس جوانب مهمة من الحقيقة وتشكيل وعي منحاز لدى الرأي العام الغربي.

الإعلام الرسمي العربي اختلف أداء الإعلام الرسمي العربي بحسب توجهات الدول فبعضه نقل تغطية متضامنة إلى حد ما، بينما التزمت قنوات أخرى الصمت أو قدّمت تغطية سطحية، تخلو من عمق إنساني أو نقد سياسي ويعود هذا إلى سياسات الحكومات التي تتحكم في الخط التحريري وتحدد ما يمكن نشره وما يجب إغفاله، حتى وإن كان ذلك على حساب الحقيقة.

الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي أصبح الإعلام الرقمي ساحة بديلة لكسر الحصار الإعلامي، حيث قام المواطنون والصحفيون في غزة بنشر مقاطع حيّة على تويتر،

[1] مرجع نفسه.

إنستغرام، وفيسبوك تظهر القصف والمعاناة لحظة بلحظة هذا النوع من التوثيق لعب دورًا جوهريًا في تحريك الرأي العام العالمي، وخاصة لدى الفئات الشابة التي لم تعد تعتمد على الإعلام التقليدي[1].

حملات التضليل والدعاية انتشرت حملات مضادة تعتمد على صور مفبركة أو معلومات مغلوطة هدفها تشويه صورة الفلسطينيين أو تبرير العدوان استخدمت هذه الحملات أدوات تكنولوجية متقدمة وأساليب نفسية للتأثير على المتابعين، ما خلق فوضى إعلامية وصعوبة في تمييز الأخبار الحقيقية من الزائفة، وهو ما يعقّد عملية نقل الواقع كما هو.

يتضح أن الإعلام ليس مجرد وسيلة نقل أخبار، بل هو لاعب فاعل في تشكيل الوعي العالمي وموازين التعاطف والتنديد ففي أزمة غزة، ظهر الإعلام كأداة يمكنها أن تُنقذ أو تُخفي الحقيقة، تبعا لأجندات من يقف وراءه ولهذا، فإن دعم الإعلام الحر والرقمي، ومحاسبة وسائل التضليل، ضرورة إنسانية وأخلاقية حتى لا تتحول معاناة الشعوب إلى مجرد أرقام منسية في نشرات الأخبار.

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "ندوة: الأبعاد الإنسانية والسياسية والاستراتيجية للحرب على غزّة"، 17 أكتوبر 2023، https://www.dohainstitute.org/ar/Events/humanitarian-political-strategic-war-dimensions-on-gaza/Pages/index.aspx.

المبحث الثالث: تعطيل الأبعاد الإنسانية في حرب غزة

تعاني الأبعاد الإنسانية في حرب غزة من تعطيل كبير، حيث يتم عرقلة وصول المساعدات الإنسانية بسبب القيود المفروضة من جميع الأطراف، مما يزيد من معاناة المدنيين كما يتم تعطيل توظيف القانون الدولي الإنساني بشكل غير فعّال، وتظهر ازدواجية المعايير في معالجة الأزمة مقارنة بنزاعات أخرى، مما يثير تساؤلات حول النزاهة والعدالة في التعامل مع الوضع.

المطلب الأول: تعطيل المساعدات الإنسانية في حرب غزة

منذ بداية الحرب في غزة، واجهت المساعدات الإنسانية تحديات ضخمة بسبب القصف المستمر والحصار المفروض تعطلت سلاسل الإمدادات الطبية والغذائية بشكل متكرر، ما أضاف عبئا إضافيا على المدنيين الذين يعانون من نقص شديد في الأساسيات هذا التحدي لم يكن محصورا في العمليات اللوجستية فقط، بل ارتبط أيضا بالاعتبارات السياسية والدبلوماسية التي لعبت دورًا في تعقيد وصول المساعدات[1].

استهداف البنية التحتية الإنسانية تم تدمير العديد من المنشآت الحيوية في غزة مثل المستشفيات والمدارس ومراكز الإغاثة، ما جعل من الصعب تقديم الخدمات الإنسانية علاوة على ذلك، فإن تدمير شبكات المياه والكهرباء جعل من المستحيل توفير الحد الأدنى من الرعاية للمصابين.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية (APS). "مجلس الوزراء الإسرائيلي يوافق على خطة للسيطرة على قطاع غزة." نُشر في 19 ديسمبر 2023. https://www.aps.dz/ar/monde/153844-2023-12-19-17-46-54

الحصار على المعابر الحدودية تعد المعابر الحدودية شريان الحياة للمساعدات الإنسانية، لكن الحصار المفروض على معابر غزة من قبل إسرائيل جعل من الصعب جدا إيصال المساعدات رغم المناشدات الدولية، كانت هناك قيود صارمة على إدخال المواد الطبية والغذائية، مما أدى إلى تأخير كبير في وصول هذه الإمدادات إلى من يحتاجها هذا الحصار الجوي والبحري ساهم في إطالة أمد الأزمة الإنسانية في غزة[1].

القيود على المنظمات الإنسانية الدولية واجهت المنظمات الإنسانية الدولية، مثل الصليب الأحمر والأونروا، قيودا كبيرة في عملها داخل غزة بسبب القصف المستمر ورفض السماح بمرور قوافل المساعدات بشكل منتظم علاوة على ذلك، تعرضت هذه المنظمات للضغط السياسي من دول متعددة، ما جعل قدرتها على العمل بفعالية محدودة في بعض الأحيان، كانت ترفض التصريحات الأمنية اللازمة للوصول إلى المناطق الأكثر تضررا[2].

التأثيرات السياسية على المساعدات الإنسانية في العديد من الحالات، كان تأخير أو تعطيل المساعدات الإنسانية مرتبطا بالتوترات السياسية بين الدول الكبرى والمنظمات الدولية كانت بعض الحكومات تضع مصالحها الإستراتيجية فوق الوضع الإنساني، حيث كانت بعض المساعدات تعطل لأسباب سياسية، مثل التحيزات تجاه طرف من أطراف النزاع هذا

[1] الجزيرة نت. "الأمم المتحدة: الوضع الإنساني في غزة يزداد سوءًا." نُشر في 14 أبريل 2025.
https://www.aljazeera.net/news/2025/4/14/الأمم-المتحدة-الوضع-الإنساني-في-غزة

[2] العربي الجديد. "الاحتلال يستأنف حرب غزة: غارات إسرائيلية عنيفة وأزمة إنسانية خانقة." نُشر في 14 أبريل 2025.
https://www.alaraby.co.uk/politics/الاحتلال-يستأنف-حرب-غزة-غارات-إسرائيلية-عنيفة-وأزمة-إنسانية-خانقة

التسييس للمساعدات أضاف بعدا معقدا للأزمة الإنسانية، وأدى إلى تضييق الخناق على السكان المدنيين[1].

الصعوبات اللوجستية في نقل المساعدات إن الظروف الأمنية الصعبة والتهديدات المتواصلة ضد القوافل الإنسانية جعلت من الصعب نقل المساعدات إلى الأماكن الأكثر احتياجا لم تكن الطرق الآمنة مضمونة، مما زاد من تعقيد عمليات النقل في بعض الأحيان، كانت قوافل المساعدات تتعرض للقصف أو تعرقلها القوات العسكرية، ما أدى إلى ضياع الكثير من المساعدات أو تأخيرها.

تعطيل المساعدات الإنسانية في حرب غزة كان أحد أبرز العوامل التي فاقمت معاناة المدنيين وعمق الأزمة الإنسانية ورغم الجهود الدولية لتقديم الدعم، فإن القيود الأمنية والسياسية، إلى جانب استهداف البنية التحتية، جعلت من الصعب على المساعدات الوصول إلى من يحتاجها وفي ضوء ذلك، يظهر الوضع أن هناك حاجة ملحة لتعاون دولي أكبر من أجل ضمان وصول الإغاثة الإنسانية بشكل سريع وفعال، بعيدا عن التدخلات السياسية.

المطلب الثاني: تعطيل توظيف القانون الدولي الإنساني في حرب غزة

في سياق النزاع المستمر في غزة، يظل القانون الدولي الإنساني أحد الأسس القانونية التي تهدف إلى حماية المدنيين وتقييد استخدام القوة العسكرية ومع ذلك، شهدت الحرب في غزة العديد من الانتهاكات الصارخة لهذا القانون، حيث تم تعطيل أو تجاوز تطبيقه في

[1] الشرق الأوسط. "نزوح وجوع ومرض: تفاصيل الوضع الإنساني في قطاع غزة." نُشر في 14 أبريل 2025. https://aawsat.com/4895151

العديد من الحالات هذا التأثير على تطبيق القانون الدولي الإنساني يزيد من تعقيد الوضع الإنساني ويؤدي إلى عواقب وخيمة على السكان المدنيين[1].

انتهاك مبادئ التمييز والتناسب ينص القانون الدولي الإنساني على ضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، وكذلك على ضرورة التناسب في استخدام القوة لكن خلال الحرب في غزة، تم استهداف المناطق السكنية والبنى التحتية المدنية، مما أسفر عن مئات القتلى والجرحى من المدنيين هذا الانتهاك الواضح لمبادئ التمييز والتناسب أدى إلى تصعيد الأضرار الإنسانية بشكل كبير.

استهداف المنشآت الطبية والإغاثية تنص اتفاقيات جنيف على حماية المنشآت الطبية أثناء النزاعات المسلحة، لكن في غزة تم استهداف المستشفيات والمراكز الطبية بشكل متكرر كما تم تدمير مدارس كانت تستخدم كمراكز إيواء للنازحين، وهو ما يعد خرقًا فاضحا للقانون الدولي الإنساني،الذي يضمن حماية هذه المنشآت لضمان الرعاية الطبية والغذائية للمتضررين[2].

حصار المعابر وقطع الإمدادات الإنسانية فرض الحصار على المعابر بين غزة وإسرائيل أدى إلى تعطيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل كبير، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني الذي يضمن توفير الإغاثة الإنسانية للمدنيين في مناطق النزاع كما أن منع

---

[1] BBC Arabic. "تقرير حول الوضع الإنساني في غزة." نُشر في 5 مايو 2025.
https://www.bbc.com/arabic/articles/cx2xnd1lkppo

[2] Human Appeal. "عام على حرب غزة: تقرير حول الأوضاع الإنسانية." نُشر في 14 أبريل 2025.
https://humanappeal.me/blog/campaigns/عام-على-حرب-غزة/آخر-الأخبار

وصول الإمدادات الطبية والضرورية يعمق من معاناة المدنيين، ويعرض حياتهم للخطر في وقت يفترض أن تكون الحماية القانونية مضمونة لهم.

اعاقة عمل المنظمات الإنسانية والصحفيين من بين الانتهاكات الممنهجة في غزة، كان هناك تعمد في إعاقة عمل المنظمات الإنسانية والصحفيين، سواء عبر استهدافهم مباشرة أو عبر منعهم من الوصول إلى مناطق القتال هذا يشكل خرقًا لقواعد القانون الدولي التي تضمن حرية حركة المنظمات الإنسانية والإعلاميين في مناطق النزاع، وذلك لتمكينهم من القيام بدورهم في تقديم المساعدة ونقل الحقيقة[1].

الاستخدام المفرط للقوة العسكرية التصعيد المستمر لاستخدام القوة العسكرية الثقيلة في مناطق مكتظة بالسكان يشكل انتهاكًا آخر للقانون الدولي الإنساني الاستهداف العشوائي والمستمر للمناطق السكنية ووجود دمار واسع النطاق في غزة يبرز كيف تم تجاهل التزام الأطراف المتنازعة بحماية المدنيين وفقًا للقوانين الدولية، ما يفاقم الكارثة الإنسانية.

تعطيل توظيف القانون الدولي الإنساني في حرب غزة أتاح للأطراف المتنازعة تنفيذ انتهاكات جسيمة ضد المدنيين والبنى التحتية ورغم الجهود الدولية لتطبيق هذا القانون، إلا أن الواقع يعكس استمرار تقاعس المجتمع الدولي عن الضغط لتطبيقه بشكل فعّال من هنا، تظهر الحاجة الملحة إلى تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وتفعيل القانون الدولي لضمان العدالة والإنصاف.

[1] القدس العربي. "العفو الدولية: الأوضاع في غزة مرعبة." نُشر في 14 أبريل 2025.
https://www.alquds.co.uk/العفو-الدولية-الأوضاع-في-غزة-مرعبة-ول/

المطلب الثالث: ازدواجية المعايير في معالجة الأزمة مقارنة بنزاعات أخرى

تعد الأزمة في غزة واحدة من أزمات النزاع المستمر التي لاقت اهتماما دوليا واسعا، لكن مع ذلك، يلاحظ أن هناك ازدواجية في المعايير عند معالجة هذه الأزمة مقارنة بنزاعات أخرى في مناطق مختلفة من العالم فبينما تتصاعد الدعوات الدولية للتدخل في بعض النزاعات، نجد في حالات أخرى تقاعسا أو صمتا دوليا، وهو ما يعكس تباينا في المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية[1].

التفاوت في التدخلات العسكرية في بعض النزاعات الدولية، مثل الحرب في أوكرانيا، يشهد العالم تدخلً عسكريا مباشرا من قبل القوى الكبرى بهدف حماية السيادة وحماية المدنيين بالمقابل، في الأزمة الفلسطينية–الإسرائيلية، تجد أن التدخل الدولي غالبا ما يكون محدودا ولا يتجاوز الدعوات للهدنة هذه الازدواجية تعكس تباينًا في التصورات السياسية والمصالح الإستراتيجية للدول الكبرى[2].

التركيز الإعلامي واختلاف التغطية تظهر الازدواجية في كيفية تغطية الإعلام للأزمات المختلفة، حيث يعطى النزاع في بعض الأماكن، مثل سوريا أو أوكرانيا، تغطية إعلامية واسعة وعاجلة، بينما قد يتم تقليص التغطية الإعلامية للأحداث في غزة أو تجاهلها بشكل

[1] Swissinfo. "مجلس إسرائيل الأمني يوافق على خطة تشمل 'السيطرة' على قطاع غزة." نُشر في 19 ديسمبر 2023. https://www.swissinfo.ch/ara/89264678

[2] بديل. "حق العودة: العدد 3139." نُشر في 14 أبريل 2025. https://badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/3139.html

نسبي هذه الاختلافات في التغطية الإعلامية تعتمد في الغالب على علاقات الدول الكبرى مع الأطراف المعنية في النزاع[1].

الدعم الدولي للمساعدات الإنسانية عند حدوث أزمات إنسانية في مناطق أخرى من العالم، مثل في أفريقيا أو جنوب آسيا، تتسابق الدول والمنظمات الدولية لتقديم المساعدات العاجلة بينما في غزة، تتعرض المساعدات الإنسانية لموانع وعوائق سياسية من قبل بعض الأطراف، بل وينظر إلى تقديم المساعدات على أنه قضية مثيرة للجدل في بعض الأحيان، مما يعكس ازدواجية في المعايير.

المواقف الدولية السياسية من الواضح أن المواقف السياسية للدول الكبرى في معالجة النزاعات تكون مرتبطة بشكل وثيق بمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية ففي العديد من النزاعات الأخرى، نرى مواقف حاسمة من قبل القوى الكبرى كالولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، بينما في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، غالبا ما تُظهر هذه القوى حيادا غير متوازن أو دعما لطرف على حساب الآخر[2].

الحماية القانونية للمدنيين تظهر ازدواجية المعايير بوضوح في تعامل المجتمع الدولي مع حقوق المدنيين في النزاعات المختلفة ففي الحروب التي تتورط فيها دول كبرى أو حلفاؤها،

[1] الجزيرة نت. "فريق العمل الإنساني الدولي يرفض خطة إسرائيل لتوزيع المساعدات." نُشر في 5 مايو 2025. https://www.aljazeera.net/news/2025/5/5/فريق-العمل-الإنساني-الدولي-يرفض-خطة

[2] المعهد العربي للدراسات. "الأبعاد الإنسانية والسياسية والاستراتيجية للحرب على غزة." نُشر في 14 أبريل 2025. https://www.dohainstitute.org/ar/Events/humanitarian-political-strategic-war-dimensions-on-gaza/Pages/index.aspx

نرى تدابير قانونية صارمة لحماية المدنيين، بينما في نزاع غزة، يتم غض الطرف عن الانتهاكات التي يرتكبها الطرف الأقوى ضد المدنيين الفلسطينيين، مما يزيد من تعقيد تطبيق حقوق الإنسان في هذه المنطقة.

الازدواجية في معايير معالجة الأزمة في غزة مقارنة بالنزاعات الأخرى تكشف عن تأثير المصالح السياسية والاقتصادية في اتخاذ المواقف الدولية ورغم التحديات التي تواجهها غزة، فإن هذه المعايير المزدوجة تؤثر سلبا على إمكانية تحقيق حلول إنسانية دائمة، مما يبرز الحاجة إلى موقف دولي أكثر توازنا وعدلا في التعامل مع جميع الأزمات.

خلاصة الفصل الثاني

تعيش غزة أزمة إنسانية خانقة بسبب الحرب المستمرة والحصار المفروض عليها، مما يؤدي إلى تدهور الوضع المعيشي للمدنيين الفلسطينيين، حيث يعانون من نقص حاد في الغذاء والماء والرعاية الصحية المنظمات الإنسانية تلعب دورًا حيويًا في تقديم المساعدات، لكنها تواجه تحديات بسبب تعطيل وصول المساعدات نتيجة للقيود المفروضة.

كما أن تأثير الحصار يزيد من تفاقم هذه الأزمة، حيث يعيق حركة المواد الأساسية على المستوى السياسي، تتباين مواقف الدول الكبرى من الأزمة، بينما تواصل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تقديم الدعم رغم عرقلة جهودها، ويظل الإعلام عاملا مهما في تسليط الضوء على الأوضاع الإنسانية أو تهميشها وفقا للأجندات السياسية.

الفصل الثالث: دراسة حالة حرب أوكرانيا والمقارنة مع حرب غزة

تمهيد

تعيش أوكرانيا واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العصر الحديث، إذ أدت الحرب إلى تداعيات مدمرة على المدنيين من قتل وتشريد ونقص حاد في الاحتياجات الأساسية، تسعى المنظمات الدولية جاهدة للتخفيف من حجم المأساة لكنها تصطدم بعوائق سياسية وأمنية، تفاقمت أزمة النزوح واللجوء وأثرت على الأمن الإقليمي والدولي.

كما استخدمت الأبعاد الإنسانية أحيانا كوسيلة للضغط السياسي أو لتبرير مواقف معينة، وساهمت التغطية الإعلامية الواسعة في تشكيل وعي عالمي متباين، وقد أثرت الاعتبارات الإنسانية على قرارات المجتمع الدولي بشكل متفاوت، وتظهر مقارنة الوضع في أوكرانيا وغزة توظيفا انتقائيا للمعايير الإنسانية، مع تشابه في المعاناة واختلاف في حجم الاستجابة، ما يكشف عن ازدواجية أثرت سلبا على مصداقية التدخلات الإنسانية مستقبلا.

المبحث الأول: تحليل الوضع الإنساني في أوكرانيا

يعاني المدنيون في أوكرانيا من أوضاع إنسانية متدهورة نتيجة الحرب، حيث خلفت دمارا واسعا ونزوحا جماعيا أثّر على الأمن الإقليمي والدولي، وتسعى المنظمات الدولية إلى التخفيف من هذه الأزمة وسط تحديات ميدانية وسياسية معقدة.

المطلب الأول: تداعيات الحرب على المدنيين الأوكرانيين

بالنظر إلى الحرب المستمرة في أوكرانيا تتكشف مآس إنسانية متفاقمة يعيشها المدنيون يوميا، حيث لم تعد آثار الحرب مقتصرة على الجبهات بل امتدت إلى كل بيت وشارع ومستشفى، لتطال كل جوانب الحياة اليومية للسكان الأبرياء[1].

تسببت الحرب في دمار هائل للبنية التحتية المدنية، إذ دمرت المدارس والمستشفيات ومحطات الطاقة والمياه، مما أدى إلى انهيار الخدمات الأساسية وحرمان ملايين المواطنين من أبسط مقومات الحياة، في ظل عجز السلطات المحلية عن تلبية الاحتياجات المتزايدة وقد أصبح التنقل للحصول على العلاج أو التعليم أو حتى الغذاء محفوفا بالمخاطر بسبب القصف العشوائي والمواجهات المستمرة.

فقد آلاف المدنيين أرواحهم جراء الهجمات المتكررة التي لا تميز بين أهداف عسكرية ومدنية، بينما أصيب كثيرون بجروح وإعاقات دائمة، وتزايدت حالات الوفاة الناتجة عن عدم

[1] العربي الجديد، "الاحتلال يستأنف حرب غزة: غارات إسرائيلية عنيفة وأزمة إنسانية خانقة"، 5 مايو 2025، https://www.alaraby.co.uk/politics/الاحتلال-يستأنف-حرب-غزة-غارات-إسرائيلية-عنيفة-وأزمة-إنسانية-خانقة.

توفر الرعاية الصحية في المناطق المحاصرة أو المنكوبة، مما ضاعف من الكارثة الصحية داخل البلاد. المستشفيات التي ظلت تعمل تعاني من نقص حاد في الأدوية والمعدات، وهو ما تسبب في انهيار النظام الصحي المحلي وأجبرت الحرب ملايين الأشخاص على ترك منازلهم، لينتج عنها واحدة من أكبر موجات النزوح في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وتوزع النازحون داخليا على مناطق أكثر أمنا في أوكرانيا، بينما لجأ آخرون إلى دول الجوار بحثا عن الأمان، مما خلق تحديات إنسانية جديدة في أماكن الاستقبال، وولد ضغطا كبيرا على أنظمة الحماية الاجتماعية في تلك الدول وتضرر الأطفال بشكل خاص من تداعيات الحرب، حيث انقطعت مسيرتهم التعليمية بسبب تدمير المدارس أو استخدامها كملاجئ، وتعرضوا لصدمات نفسية عميقة جراء فقدان الأقارب والمعاناة المستمرة، وقد سجلت المنظمات الدولية حالات متزايدة من اضطرابات ما بعد الصدمة بين الأطفال، إضافة إلى تزايد حالات الانفصال عن الأسرة والانخراط المبكر في أدوار الكبار[1].

النساء بدورهن واجهن أشكالا متعددة من العنف والانتهاك، في ظل غياب الحماية وتدهور الأوضاع الأمنية، فقد تعرضت العديد منهن للتحرش والاستغلال داخل مراكز الإيواء أو على الطرق خلال النزوح، كما تحملن أعباء إضافية في رعاية الأطفال وكبار السن في ظروف شديدة القسوة، دون دعم نفسي أو اجتماعي كاف.

[1] العربي الجديد، "الاحتلال يستأنف حرب غزة: غارات إسرائيلية عنيفة وأزمة إنسانية خانقة"، 5 مايو 2025، https://www.alaraby.co.uk/politics/الاحتلال-يستأنف-حرب-غزة-غارات-إسرائيلية-عنيفة-وأزمة-إنسانية-خانقة.

الفئات الضعيفة مثل كبار السن وذوي الإعاقة يواجهون مخاطر مضاعفة، نظرا لصعوبة تحركهم أو حصولهم على الخدمات اللازمة، ومع انهيار شبكات الدعم التقليدية والمؤسسية أصبح كثير منهم في عزلة تامة، معرضين للجوع والمرض والموت في ظل غياب الرعاية والمتابعة، ما يمثل فشلا واضحا في الاستجابة الإنسانية الشاملة.

تظهر الحرب في أوكرانيا بوضوح أن المدنيين هم الضحايا الأكبر، وأن الأضرار لا تقتصر على الخسائر المادية بل تمتد إلى النسيج الاجتماعي والإنساني للشعب الأوكراني، الأمر الذي يستدعي تحركا دوليا عاجلا يضع حياة الإنسان فوق كل اعتبار سياسي أو عسكري.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في تخفيف الأزمة

تلعب المنظمات الدولية دورا محوريا في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا، فقد سارعت منذ بداية الحرب إلى تقديم المساعدات العاجلة للمتضررين، وشملت هذه المساعدات الغذاء والمياه والدواء والمأوى، كما ساهمت في إنشاء ممرات إنسانية لتأمين إيصال الإمدادات إلى المناطق المحاصرة، ورغم صعوبة الوصول إلى بعض المناطق إلا أن فرق الإغاثة استمرت في العمل وسط مخاطر ميدانية كبيرة[1].

عملت منظمات مثل الأمم المتحدة والصليب الأحمر ومنظمات الإغاثة الدولية على توثيق الانتهاكات وتقديم الدعم القانوني والنفسي للضحايا، حيث أنشأت مراكز استجابة

[1] عصام سليمان، "الحرب على الإرهاب والقانون الدولي الإنساني"، مجلة الدفاع الوطني، البرزة، عدد 52، نيسان/أبريل 2005، ص 19–25.

للطوارئ ووفرت خطوطا ساخنة للبلاغات، كما ساعدت في عمليات لم شمل الأسر النازحة، وبذلت جهودا لتأمين الحماية الخاصة للأطفال والنساء في المخيمات ومناطق النزوح، رغم محدودية الموارد والقيود الأمنية والسياسية وساهمت هذه المنظمات في دعم النظام الصحي الذي انهار جزئيا بسبب القصف ونقص الإمدادات، حيث وفرت المستلزمات الطبية وأرسلت الفرق الطبية إلى المناطق المتضررة، كما عملت على بناء أو ترميم المراكز الصحية المؤقتة لتقديم الإسعافات الأولية والعلاج الأساسي، في ظل نقص الكوادر الطبية المحلية ونقص الوقود والكهرباء[1].

تسعى هذه المنظمات أيضا إلى التنسيق مع الحكومات المستضيفة للاجئين في الدول المجاورة لأوكرانيا، لتأمين الإيواء والرعاية للاجئين، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتعليم للأطفال اللاجئين، كما تعمل على حشد التمويل الدولي لاستمرار عمليات الإغاثة، خاصة أن الأزمة لا تزال مستمرة وتزداد تعقيدا، ما يتطلب استجابة طويلة الأمد وليس فقط تدخلات طارئة.

المطلب الثالث: أزمة النزوح واللجوء في أوكرانيا وتأثيرها عالميا

أدت الحرب في أوكرانيا إلى واحدة من أكبر موجات النزوح في أوروبا منذ عقود، إذ اضطر الملايين إلى مغادرة منازلهم تحت ضغط القصف والدمار، وشهدت البلاد نزوحا داخليا واسعا نحو المناطق الأكثر أمانا، بينما فر عدد كبير من السكان إلى الدول المجاورة

[1] نفس المرجع السابق.

مثل بولندا ورومانيا وسلوفاكيا، وتوزع اللاجئون لاحقا على مختلف دول أوروبا، مما شكّل تحديا كبيرا للأنظمة الاجتماعية والخدمات العامة في تلك الدول.

أثر النزوح على البنية الديمغرافية والاجتماعية لأوكرانيا، حيث خلت بعض المدن من سكانها وتحولت إلى مناطق مهجورة، بينما اكتظت مناطق أخرى بالنازحين، مما أدى إلى نقص في الموارد وتضخم في الطلب على السكن والخدمات، كما تسبب النزوح في تشتت العائلات وفقدان الروابط المجتمعية، ما انعكس على التماسك الاجتماعي والنفسي للمواطنين الذين يعيشون حالة من عدم الاستقرار والقلق المستمر وعلى الصعيد العالمي، ألقت أزمة اللجوء بظلالها على السياسات الأوروبية، حيث اضطرت الدول إلى تعديل قوانين الهجرة والاستجابة الطارئة لتدفق اللاجئين، وبرزت تحديات تتعلق بالاندماج وسوق العمل والخدمات الصحية والتعليمية، كما أثارت بعض التحفظات من تيارات سياسية داخلية في بعض الدول التي رأت في موجة اللجوء عبئا أمنيا واقتصاديا، ما أوجد حالة من الجدل بين التضامن الإنساني والضغوط الداخلية وأسهمت الأزمة أيضا في تسليط الضوء على الفجوة في التعامل مع اللاجئين من خلفيات مختلفة، فقد اعتُبرت الاستجابة الأوروبية السريعة للاجئين الأوكرانيين نموذجا للمقارنة مع تعاملها السابق مع لاجئين من مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط، مما أثار نقاشا واسعا حول معايير التعامل مع الأزمات الإنسانية ومدى تأثرها بالاعتبارات السياسية والعرقية والثقافية[1].

[1] مرجع سابق.

في المجمل، لا تقتصر آثار أزمة النزوح واللجوء في أوكرانيا على الجوانب المحلية، بل تمتد إلى التأثير على السياسات الدولية والأنظمة الاجتماعية والاقتصاديات الإقليمية، ما يستدعي خططا شاملة وطويلة الأمد تستند إلى مبادئ العدالة الإنسانية وليس فقط إلى المصالح الآنية أو المعايير المزدوجة.

المبحث الثاني: توظيف الأبعاد الإنسانية في حرب أوكرانيا

شهدت حرب أوكرانيا توظيفا واسعا للأبعاد الإنسانية في الخطاب السياسي والإعلامي، حيث استُخدمت المساعدات كأداة للضغط وأثرت التغطية الإعلامية المكثفة على مواقف المجتمع الدولي وقراراته تجاه أطراف النزاع.

المطلب الأول: المساعدات الإنسانية كأداة للضغط السياسي

تحولت المساعدات الإنسانية في حرب أوكرانيا من وسيلة للتخفيف من المعاناة إلى أداة تستخدم أحيانا في الصراع السياسي، حيث تم توظيف المساعدات من قبل بعض الأطراف للضغط أو التأثير في مواقف الدول والمنظمات، ولم تعد الاستجابة الإنسانية منفصلة عن الأجندات الإستراتيجية بل أصبحت خاضعة لحسابات النفوذ والتحالفات، ما أثار تساؤلات حول حياد العمل الإنساني وشفافيته في ظل التصعيد العسكري[1].

ساهم تسييس المساعدات في تعقيد عمل المنظمات الدولية، إذ واجهت بعض الجهات اتهامات بأنها تقدم مساعدات مشروطة أو تخدم مصالح معينة، كما أن بعض الدول

[1] عصام سليمان، "الحرب على الإرهاب والقانون الدولي الإنساني"، مجلة الدفاع الوطني، البرزة، عدد 52، نيسان/أبريل 2005، ص 19–25.

ربطت تقديم الدعم الإنساني بمواقف سياسية محددة، ما أدى إلى تباين كبير في حجم ونوع المساعدات المقدمة، وتراجع ثقة بعض المجتمعات المتضررة بجدية وحياد المساعدات الدولية، خاصة عندما تُستخدم كوسيلة لتعزيز نفوذ أو كسب ولاء[1].

في المقابل، حاولت بعض القوى استثمار الدعم الإنساني كأداة لتحسين صورتها الدولية وتبرير تدخلها في الأزمة، من خلال تسليط الضوء على جهودها في تقديم الغذاء والدواء والمأوى، بينما تجاهلت أطراف أخرى الاحتياجات العاجلة وامتنعت عن تقديم الدعم لأسباب سياسية، ما كشف عن انقسام حاد في المجتمع الدولي تجاه الأبعاد الإنسانية للصراع[2].

كما ظهرت محاولات لفرض شروط سياسية مقابل استمرار أو توسيع المساعدات، وهو ما يعارض المبادئ الأساسية للعمل الإنساني التي تقوم على الحياد وعدم التحيز، وقد أدى هذا التوجه إلى حرمان بعض المناطق من الدعم اللازم، وعرقلة جهود الإغاثة[3].

كما فأقم الوضع الإنساني في مناطق النزاع التي لم تكن خاضعة لسيطرة حلفاء الدول المانحة ويؤكد هذا الواقع أن المساعدات الإنسانية لم تعد خارج الحسابات الجيوسياسية، بل أصبحت جزءا من أدوات الضغط والتأثير، الأمر الذي يضعف من مصداقية العمل الإنساني

[1] غسان العزي، "المشهد الدولي غداة الحرب على العراق"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، بيروت، 2003، ص 125.
[2] المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الخامس، جانفي 2018.
[3] ريمون حداد، العلاقات الدولية، بيروت: دار الحقيقة، 2000، ص 386.

على المدى البعيد، ويجعل الفئات المتضررة رهينة للقرارات السياسية أكثر من كونها موضوعا للرعاية والحماية الإنسانية.

المطلب الثاني: التغطية الإعلامية للأزمة الإنسانية في حرب أوكرانيا

لعبت التغطية الإعلامية دورا بارزا في تشكيل الرأي العام العالمي تجاه الأزمة الإنسانية في أوكرانيا، حيث تصدرت صور الدمار ومعاناة المدنيين نشرات الأخبار والمنصات الرقمية منذ الأيام الأولى للحرب، ونجحت وسائل الإعلام الغربية تحديدا في نقل مشاهد النزوح والقصف والمعاناة اليومية للسكان بطريقة أثرت على توجهات الشعوب والحكومات، وساهمت في دفع الدول نحو تقديم مساعدات عاجلة واتخاذ مواقف سياسية حاسمة[1].

اعتمدت التغطية الإعلامية على سرد إنساني مؤثر ركز على قصص الأفراد والعائلات المتضررة، ما أضفى بعدا عاطفيا قويا على الأزمة، وسمح ببناء حالة تضامن عالمية واسعة، كما شاركت منصات التواصل الاجتماعي في توسيع نطاق الانتشار وتسريع نقل المعلومات، رغم التحديات المرتبطة بالتضليل أو نشر محتوى غير موثوق، وهو ما وضع وسائل الإعلام أمام مسؤولية مزدوجة بين سرعة التغطية ودقتها وفي المقابل، اتُهمت بعض التغطيات الإعلامية بالانحياز أو بتضخيم المعاناة في أوكرانيا مقارنة بصراعات أخرى، حيث رأى كثيرون أن الاهتمام المفرط بالأزمة الأوكرانية ترافق مع تجاهل أو تهميش

[1] "التدخل الإنساني ظاهرة غير إنسانية"، موقع الجزيرة نت، 9 أفريل 2012، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/4/9

أزمات إنسانية موازية في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط وأفريقيا، ما أعاد طرح مسألة ازدواجية المعايير في التغطية الصحفية ومدى تأثير الخلفية الجغرافية أو العرقية على الاهتمام الإعلامي.

كما سعت بعض الأطراف إلى استغلال التغطية الإعلامية لتحقيق مكاسب سياسية أو لتبرير تدخلاتها، واستخدمت الصور والفيديوهات لخلق روايات داعمة لمواقفها، مما جعل الإعلام أحيانا أداة للتأثير وليس فقط لنقل الواقع، وأثار ذلك جدلا حول استقلالية الصحافة في زمن الأزمات، خاصة عندما تتداخل التغطية الإخبارية مع الرسائل السياسية والدعائية ورغم هذه الإشكاليات، تبقى التغطية الإعلامية عاملا أساسيا في إبقاء الأزمة الأوكرانية ضمن أولويات المجتمع الدولي، وتسليط الضوء على الاحتياجات الإنسانية الملحة، لكن فعاليتها تظل رهينة بمدى التزامها بالموضوعية والإنصاف، وبقدرتها على تجاوز المعايير الانتقائية التي تشوه صورة العمل الإنساني العالمي.

المطلب الثالث: تأثير البعد الإنساني على قرارات المجتمع الدولي

أثر البعد الإنساني بشكل واضح في تشكيل مواقف وقرارات المجتمع الدولي تجاه الحرب في أوكرانيا، فقد أدت مشاهد النزوح والدمار ومعاناة المدنيين إلى تعبئة سياسية وشعبية واسعة، دفعت العديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، مثل فرض العقوبات

وتقديم الدعم المالي واللوجستي لأوكرانيا، كما ساهمت هذه المعاناة في خلق مناخ دولي يميل إلى التضامن، ويمنح الأولوية لحماية المدنيين في الخطاب الدبلوماسي والإعلامي[1].

لعبت المنظمات الإنسانية والتقارير الحقوقية دورا محوريا في التأثير على صناع القرار، من خلال توثيق الانتهاكات وفضح الجرائم التي طالت المدنيين، وقد استُخدمت هذه الوثائق كأدلة داعمة في المحافل الدولية، ما زاد الضغط على بعض الأطراف لاتخاذ مواقف حاسمة، كما استُخدم البعد الإنساني كمدخل لتحشد الرأي العام العالمي، ودفع الحكومات الغربية لتخصيص ميزانيات كبيرة للمساعدات العسكرية والمدنية تحت عنوان حماية الإنسان والدفاع عن القيم الديمقراطية ولكن هذا التأثير لم يكن دائما نابعا من الالتزام الصادق بالمبادئ الإنسانية، إذ تم توظيف المعاناة المدنية أحيانا لتبرير تدخلات سياسية أو عسكرية، أو لتعزيز تحالفات إستراتيجية، ما يجعل البعد الإنساني عرضة للاستغلال في إطار لعبة المصالح، ويطرح تساؤلات حول صدق النوايا واستمرارية هذا التضامن في حال تبدلت الظروف[2].

في المقابل، ساعد التركيز الإنساني على تحفيز مناقشات داخل المؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وأدى إلى إصدار قرارات رمزية وإجرائية، كما فتح الباب أمام ملاحقة بعض الانتهاكات على المستوى القضائي الدولي، وهو ما يعكس

[1] هربرت ها، "معضلات التدخل الإنساني في إفريقيا"، موقع مركز الدراسات الدولية والإقليمية – جامعة جورجتاون، https://cirs.georgetown.edu/ar/events-cirs

[2] التشوركين، "النزاع في ليبيا دفع المنطقة نحو الانزلاق الهاوية الإرهاب"، موقع RT Arabic، 29 جانفي 2013، https://arabic.rt.com/news_all_news/news/606395

التأثير القانوني والأخلاقي الذي يمكن أن يحدثه تسليط الضوء على البعد الإنساني في حالات النزاع ورغم قوة هذا التأثير، إلا أن فاعليته تظل محدودة عندما تصطدم بالمصالح الكبرى للقوى الفاعلة، ما يكشف عن هشاشة الالتزام الدولي بالمعايير الإنسانية، ويؤكد أن البعد الإنساني قد يكون عاملا محفزا لكنه ليس دائما حاسما، ما يستدعي إعادة تقييم العلاقة بين الأخلاق والسياسة في قرارات المجتمع الدولي تجاه الأزمات[1].

المبحث الثالث: مقارنة بين غزة وأوكرانيا في توظيف وتعطيل الأبعاد الإنسانية

تكشف مقارنة الأوضاع في غزة وأوكرانيا عن تناقض واضح في توظيف الأبعاد الإنسانية، حيث تظهر أوجه تشابه في حجم المعاناة، مقابل اختلاف كبير في الاستجابة الدولية، مما يعكس ازدواجية معايير تؤثر سلبا على مصداقية العلاقات الدولية ومستقبل التدخلات الإنسانية.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين الحالتين في التعامل الدولي مع الأوضاع الإنسانية

تشترك الحالتان الأوكرانية والفلسطينية في عدد من أوجه التشابه فيما يتعلق بالتعامل الدولي مع الأوضاع الإنسانية، حيث أظهرت كلتا الأزمتين كيف يمكن للمعاناة المدنية أن تتحول إلى أداة في الخطاب السياسي، دون أن تُترجم دائما إلى استجابات ملموسة على الأرض، إذ في الحالتين، تصدرت مشاهد النزوح والدمار عناوين الأخبار وأثارت موجات

[1] "التدخل ذريعة التدخل في العلاقات الدولية"، موقع الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45630

تعاطف واسعة، إلا أن هذا التعاطف غالبا ما بقي ضمن حدود الإعلام أو التصريحات الرسمية دون أن يترافق مع تدخل فعال لحماية المدنيين[1].

في كلا السياقين، لعبت المنظمات الدولية دورا في توثيق الانتهاكات والمطالبة بتوفير ممرات إنسانية وإيصال المساعدات، لكنها واجهت عقبات سياسية وأمنية مشابهة، تتعلق برفض بعض الأطراف السماح بوصول الإغاثة، أو بمحاولات تسييس المساعدات وربطها بمواقف سياسية معينة، ما أدى إلى عرقلة الاستجابة الإنسانية وتقييد عمل فرق الإغاثة في مناطق النزاع ، كما أظهر المجتمع الدولي في الحالتين ميلا إلى إصدار إدانات ومطالبات متكررة دون اتخاذ إجراءات تنفيذية حاسمة، إذ اقتصرت أغلب ردود الفعل على بيانات وتصريحات دون أن تؤدي إلى قرارات رادعة في مجلس الأمن أو تدخلات وقائية، ما يعكس فشلا في تفعيل آليات الحماية الدولية، خاصة عندما تكون إحدى الأطراف محمية بتحالفات دولية قوية أو ترتبط بالمصالح الإستراتيجية الكبرى.

في كل من غزة وأوكرانيا، استخدم البعد الإنساني كوسيلة لتعبئة الرأي العام العالمي، لكن دون أن يتم توجيهه نحو حلول دائمة أو معالجة جذور النزاع، بل غالبا ما استخدم كأداة لحشد الدعم أو تبرير مواقف سياسية، مما يطرح إشكالا أخلاقيا حول توظيف المعاناة الإنسانية كوسيلة ضمن صراعات النفوذ والشرعية الدولية[2].

[1] عدنان السيد حسين، "حرب كوسوفو في أبعادها الإقليمية والدولية"، مجلة الدفاع الوطني، البرزة، عدد 29، جويلية 1999، ص 5–13.

[2] محمد سعد أبو عامود، "العولمة والدولة"، في مجلة السياسة الدولية، عدد 161، جويلية 2005، ص 157.

أخيرا، تظهر أوجه التشابه أن النظام الدولي يتعامل مع الأزمات الإنسانية بمنطق مزدوج، يوازن بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح السياسية، ما يؤدي إلى استجابات متفاوتة وغير مستقرة، ويؤكد الحاجة إلى إعادة النظر في آليات الاستجابة الإنسانية بما يضمن الحياد والعدالة والفعالية في جميع الأزمات بغض النظر عن الجغرافيا أو الأطراف المتورطة.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف في الاستجابة الدولية للأزمات الإنسانية

تظهر المقارنة بين الاستجابتين الدوليتين للأزمتين الإنسانية في أوكرانيا وغزة اختلافات جوهرية تعكس التباين في المعايير والمصالح التي تحكم تحرك المجتمع الدولي، ففي الحالة الأوكرانية، جاءت الاستجابة سريعة ومنظمة، حيث بادرت الدول الغربية إلى إرسال مساعدات إنسانية ضخمة، وفتحت حدودها لاستقبال اللاجئين، وخصصت موارد مالية كبيرة لدعم القطاعات المتضررة، بينما في حالة غزة، غالبا ما جاءت الاستجابات بطيئة ومحدودة، وشهدت القيود السياسية والعسكرية المفروضة تعثرا مستمرا في إيصال الإغاثة إلى السكان المحاصرين[1].

في أوكرانيا، حظيت الأزمة بتغطية إعلامية واسعة واهتمام دبلوماسي مكثف، ما أدى إلى تعبئة فورية على المستوى السياسي والإغاثة، أما في غزة، فغالبا ما يُنظر إلى الأزمة من خلال عدسة أمنية أو سياسية، ما يؤدي إلى تبرير التأخر في تقديم الدعم أو التراجع عن الضغط الدولي على الأطراف المسؤولة عن الحصار والاعتداءات، وهو ما يعكس الفارق في

[1] محمد تاج الدين الحساني، المجتمع الدولي وحق التدخل، الرباط: سلسلة المعارف للجميع، 2011، ص 135.

التعامل مع المدنيين بناء على الجهة التي تتسبب في معاناتهم أو خلفيتهم الجغرافية والسياسية[1].

كما أن المنظمات الدولية تحركت بشكل أكثر فعالية في أوكرانيا، وتمكنت من الوصول إلى مناطق النزاع وتقديم المساعدة، في حين تواجه هذه المنظمات في غزة تحديات أكبر تتعلق بمنع الدخول أو اشتراطات معقدة تفرضها سلطات الاحتلال، إلى جانب استهداف متكرر للبنية التحتية الإنسانية، ما يضعف من قدرتها على تنفيذ مهامها ويعرض كوادرها للخطر المباشر وكذلك فإن الاستجابة الدولية في أوكرانيا شملت دعما شاملا يمتد من الإغاثة إلى إعادة الأعمار والتأهيل النفسي والاجتماعي، بينما في غزة، تركز الجهود غالبا على الإغاثة العاجلة دون التطرق إلى الحلول المستدامة، كما يغيب الدعم السياسي الجاد لمعالجة جذور الأزمة أو فرض محاسبة على منتهكي القانون الدولي الإنساني، وهو ما يؤدي إلى تكرار دورات العنف واستمرار المعاناة[2].

تبرز هذه الفوارق أن الاستجابة الإنسانية الدولية لا تعتمد فقط على حجم الأزمة أو خطورتها، بل تتأثر بعوامل سياسية وتحالفات إستراتيجية ومعايير مزدوجة، ما يطرح تساؤلات حول مصداقية النظام الدولي، ويؤكد ضرورة إصلاح آليات العمل الإنساني بما يكفل العدالة والحياد في التعاطي مع جميع الأزمات دون انتقائية.

[1] صادق محروس، "المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 122، أفريل 1995، ص 17.

[2] محمد المجذوب، القانون الدولي العام، بيروت: دار الحلبي الحقوقية، 2003، ص 115.

المطلب الثالث: تأثير ازدواجية المعايير على العلاقات الدولية ومستقبل التدخلات الإنسانية

أثرت ازدواجية المعايير في التعامل مع الأزمات الإنسانية بشكل عميق على مصداقية النظام الدولي، إذ بات واضحا أن الاستجابات الإنسانية تختلف بحسب هوية الضحايا أو مصالح القوى الكبرى، ما أدى إلى تآكل الثقة في المؤسسات الدولية، وشعور عدد من الدول والمجتمعات بأن العدالة الدولية انتقائية وخاضعة للاعتبارات السياسية أكثر من التزاماتها الإنسانية، وهو ما ينعكس سلبا على فعالية العلاقات الدولية ويغذي حالة الاستقطاب وعدم الانسجام في المواقف العالمية.

أدى هذا التباين في المعايير إلى إضعاف شرعية التدخلات الإنسانية، إذ بات يُنظر إلى بعضها كأدوات لتحقيق أجندات خفية، لا كتحركات خالصة لحماية المدنيين، وقد شجعت هذه النظرة أطرافا فاعلة على رفض أي تدخل دولي باعتباره تدخلا منحازا أو مشكوكا في نواياه، مما يعقد فرص الوصول إلى حلول سلمية أو استجابة إنسانية محايدة، ويجعل من العمل الإنساني رهينة للعبة المصالح والتوازنات الدولية[1].

كما أضعفت ازدواجية المعايير قدرة المجتمع الدولي على بناء إجماع حقيقي حول الأزمات الطارئة، حيث تنقسم الدول إلى معسكرات متعارضة، كل منها يستند إلى أمثلة من الانحياز أو التجاهل لتبرير مواقفه، ما أدى إلى تعطيل مؤسسات مثل مجلس الأمن وشلل

[1] محمد المجذوب، التنظيم الدولي، بيروت: الدار الجامعية، 1998، ص 389.

قدرتها على اتخاذ قرارات حاسمة في كثير من النزاعات، وهو ما فتح المجال أمام استمرار الجرائم دون مساءلة، وكرّس مناخ الإفلات من العقاب في بعض المناطق[1].

على المدى البعيد، تهدد هذه الازدواجية مستقبل التدخلات الإنسانية وتضعف من قدرتها على إحداث أثر مستدام، إذ تصبح المجتمعات المتضررة أقل استعدادا للتعاون مع المبادرات الدولية، وتشعر بأن معاناتها تخضع لاعتبارات انتقائية، كما يُعرض العاملين في المجال الإنساني لمخاطر أكبر بسبب فقدان الحياد المفترض في مهامهم، ما يؤدي إلى تفريغ التدخلات من مضمونها الأخلاقي ويقوض أهدافها الأساسية[2].

لذلك، فإن استمرار ازدواجية المعايير لا يمس فقط بالقضايا العادلة، بل يهدد استقرار النظام الدولي نفسه، ويفرض ضرورة مراجعة شاملة لسياسات التدخل الإنساني وضمان أن تكون خاضعة لمبادئ واحدة تشمل جميع الشعوب دون تمييز، كي تستعيد المؤسسات الدولية دورها كحامية للكرامة الإنسانية وليس كأدوات لتصفية الحسابات أو إدارة النفوذ.

[1] Mario Bettati, "Le Droit D'ingérence", R.G.D.L.P, Paris, Tome 95, 1993, p. 663.

[2] محمد الصويفية، تحولات النظام الدولي في عصر العولمة، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2001، ص 3.

خلاصة الفصل الثالث

تكشف الأزمة الإنسانية في أوكرانيا عن عمق التحديات التي تواجه العالم في الاستجابة للنزاعات المسلحة، حيث أصبح التعامل الإنساني خاضعا لمعادلات سياسية معقدة، وأدى ذلك إلى تفاوت واضح في الاهتمام الدولي بين مناطق الصراع.

كما أن استمرار هذه الازدواجية يهدد فعالية القانون الدولي الإنساني، ويقوض ثقة الشعوب بالمنظمات الدولية، مما يفرض ضرورة إعادة النظر في أسس التدخل الإنساني لضمان العدالة والمصداقية.

الخاتمة

الخاتمة

تظل الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية واحدة من أكثر القضايا إلحاحا وتعقيدا في العالم المعاصر لما تحمله من آثار مباشرة على الأفراد والشعوب في ظل النزاعات والصراعات المسلحة لقد أثبتت التجارب أن المواقف الدولية من الأزمات الإنسانية لا تخضع دائما لمنظومة قيمة موحدة، بل تتأثر بالمصالح الجيوسياسية والتحالفات الدولية والتوازنات الإستراتيجية وهو ما بدا جليا في التباين الكبير في التعاطي الدولي مع كل من الحرب في أوكرانيا والحرب في غزة.

إن استدعاء البعد الإنساني في الحالة الأوكرانية بشكل واسع النطاق من قبل المجتمع الدولي، في مقابل الصمت أو التبرير أو التوظيف المحدود في الحالة الفلسطينية، يعكس خللا بنيويا في المعايير المزدوجة التي تحكم النظام الدولي، ويطرح إشكالية كبيرة تتعلق بأخلاقية السياسات الدولية وأدواتها كما يكشف هذا الواقع عن هشاشة المبادئ التي يفترض أن يقوم عليها القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان عندما تصبح رهينة لحسابات سياسية ضيقة.

لقد أظهرت التجربتان أن التوظيف الإنساني قد يتحول إلى أداة للضغط السياسي أو غطاء لتبرير تدخلات أو سياسات معينة، بينما يتم تعطيله عندما تتعارض مقتضياته مع مصالح دولية قائمة أو مع توجهات قوى كبرى وتبعا لذلك، فإن المساءلة الدولية وفقدان الثقة في المؤسسات الأممية يتزايدان في ظل هذا التناقض الفج بين المبادئ والممارسات.

إن الوقائع الميدانية لكل من غزة وأوكرانيا تكشف حجم المعاناة الإنسانية غير المسبوقة، وتدعو إلى مراجعة شاملة لآليات الاستجابة الدولية ومدى مصداقيتها وعدالتها، كما تدفع إلى التفكير في صيغ جديدة أكثر فاعلية واستقلالية لفهم وتفعيل البعد الإنساني في العلاقات الدولية بعيدا عن التسييس وعليه، فإن مستقبل العلاقات الدولية في بعدها الإنساني مرهون بإعادة الاعتبار لقيم العدالة والحياد والشفافية، وبتطوير أدوات قانونية وأخلاقية تضمن حماية المدنيين ورفع المعاناة عنهم بشكل منصف ومتوازن، لا أن تتحول المآسي إلى أوراق مساومة على طاولات السياسة.

إن اختبار الإنسانية في العالم اليوم أصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، والحاجة إلى مواقف موحدة ومبادئ لا تنتقي ضحاياها باتت ضرورة لا ترفا أخلاقيا ما جرى ويجري في غزة وأوكرانيا ليس فقط اختبارا للإنسانية بل إنذارا بضرورة إعادة صياغة النظام الدولي على أسس أكثر إنصافا وصدقا.

لقد أصبح لزاما على صناع القرار الدوليين أن يتجاوزوا منطق المصالح الآنية وأن ينصتوا لنداء الإنسانية الذي يتعالى من تحت الأنقاض ومن خلف الأسوار ومن الملاجئ، حيث لا فرق بين طفل في غزة وآخر في كييف، ولا بين أم ثكلى هنا وأخرى هناك، فالإنسانية لا تقبل التجزئة ولا الترتيب حسب الجغرافيا ومن هنا، تفرض المسؤولية الأخلاقية والسياسية على الدول والمنظمات أن تراجع أداءها في إدارة الأزمات الإنسانية، وأن تعيد الاعتبار للقيم الكونية التي قامت عليها منظومة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

والتي باتت مهددة اليوم بالتآكل والانهيار وفي ضوء ذلك، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى التأكيد على ضرورة فهم الأبعاد الإنسانية كجزء أصيل من بنية العلاقات الدولية، لا كمجرد هامش يمكن استدعاؤه أو تعطيله حسب الحاجة فالمستقبل الإنساني المشترك يستوجب تحولات جذرية في الطريقة التي تنظر بها الدول للمآسي وتستجيب لها، بعيدا عن النفاق السياسي والانتقائية.

وختاما، تبقى الأزمات الإنسانية سواء في غزة أو أوكرانيا أو غيرهما من بقاع العالم، دعوة متجددة للمراجعة ولإعادة تأسيس قواعد أخلاقية وإنسانية عادلة ومُلزمة في نظام العلاقات الدولية، يكون فيها الإنسان هو الأصل لا الوسيلة.

التوصيات

- تعزيز حيادية المنظمات الدولية في التعامل مع الأزمات الإنسانية
- تفعيل آليات المحاسبة الدولية على الانتهاكات الإنسانية دون انتقائية.
- دعم استقلالية العمل الإنساني عن التوجهات السياسية للدول.
- تبني خطاب إعلامي موحد قائم على المساواة في نقل معاناة الضحايا.

الاقتراحات

- إجراء دراسات مقارنة أوسع تشمل نماذج أزمات إنسانية إضافية.
- تحليل تأثير الإعلام في تشكيل المواقف الإنسانية الدولية.
- دراسة دور الفاعلين غير الحكوميين في حماية البعد الإنساني.

- إنشاء مرصد دولي لرصد التناقضات في الاستجابة الإنسانية.
- اقتراح نماذج بديلة للعلاقات الدولية قائمة على الأخلاق والعدالة.

آفاق الدراسة

- التوسع في دراسة البعد الإنساني في صراعات دول الجنوب.
- بحث تأثير التكتلات الدولية على تعطيل الأبعاد الإنسانية.
- استكشاف فرص إعادة صياغة القانون الدولي الإنساني بما يتناسب مع التحولات الجيوسياسية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القوانين والاتفاقيات الدولية

اللجنة الدولية للصليب الأحمر .اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والبروتوكولان الإضافيان لعام 1977 .جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر https://www.icrc.org .

الكتب

الحدّاد، ريمون .العلاقات الدولية .بيروت: دار الحقيقة، 2000.

الحساني، محمد تاج الدين .المجتمع الدولي وحق التدخل .الرباط: سلسلة المعارف للجميع، 2011.

سليم، محمد السيد .تحليل السياسة الخارجية .القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997.

الصويفية، محمد .تحولات النظام الدولي في عصر العولمة .القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2001.

العتيبي، غازي عبد الرحمن، مترجم .جوزيف فرانكل: العلاقات الدولية .جدة: مطبوعات تهامة، 1984.

المجذوب، محمد .التنظيم الدولي .بيروت: الدار الجامعية، 1998.

المجذوب، محمد .القانون الدولي العام .بيروت: دار الحلبي الحقوقية، 2003.

مصباح، عامر .الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية .بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

مصطفى، نادية محمود، سيف الدين عبد الفتاح، وماجدة إبراهيم، محررون .التحول المعرفي والتغيير الحضاري: قراءة في منظومة فكر منى أبو الفضل .القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، 2011.

مصطفى، نادية محمود، محرر .السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين: بين الأبعاد الإستراتيجية والأبعاد الثقافية .القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج حوار الحضارات، 2003.

مصطفى، نادية محمود، محرر .العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة .القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016.

المقالات والمجلات

إدريس محمد، سامي الطيب. "التدخل الدولي لحماية الأقليات وأثره على سيادة الدولة ."مجلة جامعة الأزهر، الإصدار الرابع من العدد 38، أكتوبر – ديسمبر 2023.

حداد، ريمون. "المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي ."مجلة السياسة الدولية، عدد 122، أفريل 1995.

حسين، عدنان السيد. "حرب كوسوفو في أبعادها الإقليمية والدولية ."مجلة الدفاع الوطني، عدد 29، جويلية 1999.

الحسيني، محمد تاج الدين. "العولمة والدولة ."مجلة السياسة الدولية، عدد 161، جويلية 2005.

زبيري، رمضان. "التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية ."مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2014.

سليمان، عصام. "الحرب على الإرهاب والقانون الدولي الإنساني ."مجلة الدفاع الوطني، عدد 52، نيسان 2005.

طويل، نسيمة. "التدخل الإنساني: دراسة في المفهوم وازدواجية المعايير ."المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الخامس، جانفي 2018.

العزي، غسان. "المشهد الدولي غداة الحرب على العراق ."مجلة شؤون الشرق الأوسط، بيروت، 2003.

كلاب، عاصف. "الأجهزة المختصة بالنظر والتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني." مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، يناير 2018.

مصطفى، نادية محمود. "أنسنة السياسة". في سعيد خالد الحسن، نظرات استشرافية في حصيلة قرن غابر .الرباط: مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث، 2011.

المواقع الإلكترونية

" .Amnesty Internationalالنزاع المسلح ".

https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/armed-conflict/

" .BBC Arabicتقرير حول الوضع الإنساني في غزة ".

https://www.bbc.com/arabic/articles/cx2xnd1lkppo

" .CIRSمعضلات التدخل الإنساني في إفريقيا ".

https://cirs.georgetown.edu/ar/events-cirs

" .RT Arabicالنزاع في ليبيا دفع المنطقة إلى الهاوية ".

https://arabic.rt.com/news_all_news/news/606395

" .SWI Swissinfoمجلس إسرائيل الأمني يوافق على خطة تشمل السيطرة على قطاع غزة https://www.swissinfo.ch/ara/89264678 ".

الجزيرة نت. "الأمم المتحدة: الوضع الإنساني في غزة الأسوأ ".

https://www.aljazeera.net/news/2025/4/14/الأمم-المتحدة-الوضع-الإنساني-في-غزة

الجزيرة نت. "التدخل الإنساني ظاهرة غير إنسانية". 9 أفريل 2012 .

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/4/9

الجزيرة نت. "فريق العمل الإنساني الدولي يرفض خطة إسرائيل ".

https://www.aljazeera.net/news/2025/5/5/فريق-العمل-الإنساني-الدولي-يرفض-خطة

الحوار المتمدن. "التدخل ذريعة التدخل في العلاقات الدولية ".

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45630

الشرق الأوسط. "نزوح وجوع ومرض في غزة https://aawsat.com/4895151 ".

العربي الجديد. "الاحتلال يستأنف حرب غزة ".

https://www.alaraby.co.uk/politics/الاحتلال-يستأنف-حرب-غزة-غارات-

إسرائيلية-عنيفة-وأزمة-إنسانية-خانقة

القدس العربي. "العفو الدولية: الأوضاع في غزة مرعبة ".

https://www.alquds.co.uk/العفو-الدولية-الأوضاع-في-غزة-مرعبة-ول/

المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات. "ندوة: الأبعاد الإنسانية والسياسية للحرب على

غزة". https://www.dohainstitute.org/ar/Events/humanitarian-political-

strategic-war-dimensions-on-gaza/Pages/index.aspx

المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات .العمل الإنساني: الوقائع والتحديات .

https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Humanitar

ian-Work-Realities-and-Challenges.aspx

هيومان أبيل. "عام على حرب غزة/https://humanappeal.me ."آخر-

الأخبار/blog/campaigns/عام-على-حرب-غزة

الوطن. "تحديات أمام المنظمات الإنسانية بمناطق الصراعات-https://www.al ".

watan.com/article/115815/الوطن/تحديات-أمام-المنظمات-الإنسانية-بمناطق-

الصراعات

وكالة الأنباء الجزائرية. "العدوان على غزة: تحذير من تفاقم الوضع الإنساني ."

https://www.aps.dz/ar/monde/153844-2023-12-19-17-46-54

المراجع باللغة الأجنبية

Bettati, Mario. "Le Droit D'ingérence". R.G.D.L.P, Paris, Tome 95, 1993.

قائمـــــــــــــــة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	IV
شكر و عرفان	VI
المقدمة	
المقدمة :	أ
مدخل للدراسة	
إشكالية البحث	1
التساؤل العام للدراسة:	3
فرضيات البحث:	4
مبررات اختيار الموضوع:	5
صعوبات الدراسة:	6
هيكل الدراسة	6
أهمية الدراسة:	7
أهداف الدراسة:	7
نموذج الدراسة	8
المفاهيم الإجرائية	9
خلاصة الفصل	13
الجانـــــــــــب النـــــظـــــــــري	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية	
تمهيد	16
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية	17

المطلب الأول: تعريف البعد الإنساني في العلاقات الدولية	**17**
المطلب الثاني: الفرق بين البعد الإنساني والمصالح السياسية في العلاقات الدولية	**19**
الجدول يوضح الفرق بين البعد الإنساني والمصالح السياسية في العلاقات الدولية	**20**
المطلب الثالث: دور التدخل الدولي في تعزيز الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية	**22**
المبحث الثاني: محددات توظيف وتعطيل الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية	**24**
المطلب الأول: محددات توظيف القضايا الإنسانية في العلاقات الدولية	**24**
المطلب الثاني: محددات تعطيل القضايا الإنسانية في العلاقات الدولية	**27**
المطلب الثالث: أسباب التوظيف المزدوج للمعايير الإنسانية في العلاقات الدولية	**29**
المبحث الثالث: تطبيق الأبعاد الإنسانية في النزاعات المسلحة	**32**
المطلب الأول: دور القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة	**32**
المطلب الثاني: تحديات العمل الإنساني في مناطق الصراع	**35**
المطلب الثالث: تأثير الأبعاد الإنسانية على شرعية القرارات الدولية	**38**
خلاصة الفصل الأول	**40**
الجانـــــــــــب التطبيـــــــــــــقي	
الفصل الثاني: دراسة حالة حرب غزة	
تمهيد	**43**
المبحث الأول: الوضع الإنساني في غزة وتأثير الحرب عليه	**44**

المطلب الأول: تداعيات الحرب على المدنيين الفلسطينيين في غزة	**44**
المطلب الثاني: دور المنظمات الإنسانية في تقديم المساعدات لأهالي غزة	**48**
المطلب الثالث: تأثير الحصار على تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة	**50**
المبحث الثاني: التوظيف السياسي للأبعاد الإنسانية في حرب غزة	**52**
المطلب الأول: مواقف الدول الكبرى من الأزمة الإنسانية في غزة	**52**
المطلب الثاني: استجابة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للأوضاع الإنسانية في غزة	**54**
المطلب الثالث: دور الإعلام في إبراز أو إخفاء الأوضاع الإنسانية في غزة	**56**
المبحث الثالث: تعطيل الأبعاد الإنسانية في حرب غزة	**59**
المطلب الأول: تعطيل المساعدات الإنسانية في حرب غزة	**59**
المطلب الثاني: تعطيل توظيف القانون الدولي الإنساني في حرب غزة	**61**
المطلب الثالث: ازدواجية المعايير في معالجة الأزمة مقارنة بنزاعات أخرى	**64**
خلاصة الفصل الثاني	**67**
الفصل الثالث: دراسة حالة حرب أوكرانيا والمقارنة مع حرب غزة	
تمهيد	**69**
المبحث الأول: تحليل الوضع الإنساني في أوكرانيا	**70**
المطلب الأول: تداعيات الحرب على المدنيين الأوكرانيين	**70**
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في تخفيف الأزمة	**72**
المطلب الثالث: أزمة النزوح واللجوء في أوكرانيا وتأثيرها عالميا	**73**

المبحث الثاني: توظيف الأبعاد الإنسانية في حرب أوكرانيا	**75**
المطلب الأول: المساعدات الإنسانية كأداة للضغط السياسي	**75**
المطلب الثاني: التغطية الإعلامية للأزمة الإنسانية في حرب أوكرانيا	**77**
المطلب الثالث: تأثير البعد الإنساني على قرارات المجتمع الدولي	**78**
المبحث الثالث: مقارنة بين غزة وأوكرانيا في توظيف وتعطيل الأبعاد الإنسانية	**80**
المطلب الأول: أوجه التشابه بين الحالتين في التعامل الدولي مع الأوضاع الإنسانية	**80**
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف في الاستجابة الدولية للأزمات الإنسانية	**82**
المطلب الثالث: تأثير ازدواجية المعايير على العلاقات الدولية ومستقبل التدخلات الإنسانية	**84**
خلاصة الفصل الثالث	**86**
الخاتمة	
الخاتمة	**88**
قائمة المراجع	**92**
قائمة المحتويات	**99**

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الإنسانية في العلاقات الدولية من منظور التوظيف والتعطيل عبر مقارنتي أزمة غزة وأوكرانيا، مع التركيز على كيفية توظيف الفاعلين الدوليين للخطاب الإنساني كأداة للضغط السياسي أو تعطيله عندما تتعارض مبادئه مع مصالحهم الاستراتيجية واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن لفهم التباينات في الاستجابة الدولية لكل من الأزمات المدروسة، والمنهج الوصفي لاستعراض الإطار النظري للقانون الدولي الإنساني ومبادئه الأساسية، إلى جانب المنهج الاستقرائي لجمع وتحليل المعطيات الميدانية وتقارير المنظمات الدولية والمنابر الإعلامية

كما بينت النتائج وجود ازدواجية معيارية واضحة في التعاطي مع المأساة الإنسانية في غزة مقارنة بأوكرانيا، حيث تحول الخطاب الإنساني في الأولى إلى غطاء للتبرير أو الصمت، بينما استدعي بقوة في الثانية كأداة للضغط على الأطراف المعتدية وقد أسهمت هذه المعطيات في بلورة توصيات لتعزيز حيادية الاستجابة الإنسانية وتفعيل آليات المحاسبة الدولية بما يكفل سلامة وكرامة المدنيين في جميع النزاعات.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد الإنسانية، التوظيف السياسي، التعطيل، العلاقات الدولية، أزمة غزة، أزمة أوكرانيا.

Abstract:

This study aimed to analyze the humanitarian dimensions of international relations from the perspective of exploitation and obstruction, comparing the Gaza and Ukraine crises. It focused on how international actors employ humanitarian discourse as a tool for political pressure or obstruction when its principles conflict with their strategic interests. The study relied on a comparative analytical approach to understand the differences in the international response to each of the crises studied, a descriptive approach to review the theoretical framework of international humanitarian law and its basic principles, and an inductive approach to collect and analyze field data and reports from international organizations and media outlets.

The results also revealed a clear normative duality in dealing with the humanitarian tragedy in Gaza compared to Ukraine. In the former, humanitarian discourse was transformed into a cover for justification or silence, while in the latter, it was strongly invoked as a tool to pressure the aggressor parties. This data contributed to the formulation of recommendations to enhance the neutrality of the humanitarian response and activate international accountability mechanisms to ensure the safety and dignity of civilians in all conflicts.

Keywords: Humanitarian dimensions, political exploitation, obstruction, international relations, Gaza crisis, Ukraine crisis